٢٠٢٥

مقالات في قراءة أفكار الإخوان

سامح فايز
صحفي مصري

هكذا جعلت حركات الإسلام السياسي المساجد معقلاً للعمل الدعوي

مئات الجثامين امتلأت بها ساحة مسجد «الإيمان»، على مقربة من اعتصام جماعة الإخوان المسلمين بميدان «رابعة العدوية» آب (أغسطس) ٢٠١٣، المشهد الذي لم تغفله وسائل الإعلام المعارضة والمؤيدة للاعتصام، فالمسجد، هو المكان الموقوف لأداء صلاة الجماعة، بحسب تعريفه اللغوي، أكثر الأماكن المقدسة لدى المسلمين، صار من المعتاد أنّ نراه عقب ثورة حزيران (يونيو) ٢٠١٣، وقد التهمت النار بعض أجزائه، وقد احتمى به أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة وهم يتبادلون النار مع قوات الشرطة المصرية، كما حدث في مسجد «الفتح» بميدان «رمسيس»، ١٦ آب (أغسطس) ٢٠١٣!

الحالة الدينية في مصر

تقرير الحالة الدينية المعاصرة في مصر، الذي أعدته مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث»، رصد ذلك الدور الذي شهدته مساجد مصر عقب ثورات الربيع العربي كانون الثاني (يناير) ٢٠١١؛ إذ «دخلت مساجد مصر ميدان الصراع السياسي، منذ المراحل الأولى للثورة، وكان ذلك نتيجة طبيعية لصعود حركات الإسلام السياسي، وقيام الأحزاب الدينية، فكان المسجد المجال الطبيعي لنشاط تلك الحركات؛ التي قدمت خطاباً سياسياً مشبعاً بالدين، لتوجيه الجماهير نحو خيارات محددة، بوصفها انحيازاً للدين».

مسجد رابعة العدوية بعد فض اعتصام الإخوان حزيران ٢٠١٣

التوظيف السياسي للمسجد استغلالاً لسلطته الدينية في نفوس الناس، لم يكن وليد اللحظة، إنما كان منهجاً اتبعته جماعات الإسلام السياسي المعاصر منذ البداية، فبحسب التقرير، ذكر وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية سابقاً، زكريا البري، أنّ ما شهدته فترة السبعينيات، ذروة عمل تنظيمات الإسلام السياسي، من ازدياد في عدد المساجد الأهلية فاق كثيراً إمكانات الوزارة وقتها. فوفق الإحصاءات، فإنّ «عدد المساجد الحكومية في عام ١٩٦٢ بلغ ٣٠٠٠ مسجد، وبلغ عدد المساجد الأهلية ١٤٠٠٠ مسجد، أما بعد انتهاء عهد السادات فقد ارتفع عدد المساجد الحكومية إلى ٦٠٠٠ مسجد، بينما ارتفع عدد المساجد الأهلية إلى ٤٠٠٠٠ مسجد، وأدى ذلك إلى انكماش سيطرة الوزارة على المنابر الدينية، وازدياد نفوذ الجماعات الدينية على المساجد».

المواجهة مع الدولة

في تلك الفترة انحصرت المواجهة بين الدولة المصرية، و«الجماعة الإسلامية» كنموذج، داخل المساجد، نتيجة توظيفة «الجماعة الإسلامية» لدور العبادة باعتبارها معقل العمل الدعوي، وذكرت أدبيات الجماعة الإسلامية أنّ الفترة من العام ١٩٨٦، وصولاً إلى عام ١٩٩٠، اقتحمت قوات الأمن المصرية ٤٠ مسجداً للجماعة، وكانت المواجهة دائماً ما تبدأ من المسجد، سواء مساجد «الرحمن» في أسوان، وأسيوط، والمنيا، أو مسجد «آدم» و«العزيز بالله» في عين شمس

مساجد القاهرة التراثية في شارع المعز لدين الله الفاطمي

«دخلت مساجد مصر ميدان الصراع السياسي منذ المراحل الأولى لثورة يناير، نتيجة صعود حركات الإسلام السياسي»

والمطرية، أو مسجد «النور» في العباسية. ولم تتورع جماعات الإسلام السياسي عن تصدير المشهد على اعتبار أنّه انتهاك لحرمات الله تقوم به الدولة، في محاولة لكسب تعاطف الآخر، غير أنّ ذلك الانتهاك المزعوم تجاهلته وسائل إعلام التنظيمات الدينية المتطرفة عندما اقتحمت «حماس» مسجد «ابن تيمية» في رفح عام ٢٠٠٩، لتقتل العشرات من أنصار دعوة السلفية الجهادية، المخالفين لها، وفي تلك اللحظة خرج الدكتور يوسف القرضاوي بفتوى تجيز ما فعلته حماس:»أعتقد أن حماس معها الحق، فقبل أن تقوم بهذه الخطوة بعثت جماعة من الحكماء في محاولة لأن تثنيهم عن هذا الأمر». تلك المواجهة بين جماعة الإخوان وجماعات سلفية لفرض النفوذ، أيضاً، ليست وليدة اللحظة، فقد بدأت منذ عقود، وكان دائماً ما يبدأ الصراع من محاولات السيطرة على المساجد، وقدرة كل جماعة على بسط نفوذها على العدد الأكبر من دور العبادة!

السعي الحثيث من أجل بسط السيطرة على المساجد يعود، كما ذكر تقرير الحالة الدينية المعاصرة، إلى أنّ المسجد يعد مجالاً كبير الأهمية في بناء النفوذ؛

«تذكر أدبيات الجماعات الدينية المتطرفة كيف كانت الرحلة تبدأ من داخل المساجد الأهلية البعيدة عن رقابة الدولة»

حيث يبدأ العمل بمجموعة صغيرة تقوم بإلقاء دروس دينية على عدد واسع نسبياً، ثم تتوسع المجموعة بعد ذلك ليبدأ العمل خارج المسجد وداخل القرية أو الحي وفق سياسة واحدة تعتمد على ثلاثة محاور أساسية، الأول: التربية والعمل الدعائي من خلال المسجد في مرحلة التأسيس، أو عبر الدعاية الواسعة بالبيانات، والمجلات، والمنشورات التي توزع على المواطنين في القرية والحي. أما المحور الثاني: فيعتمد على تأسيس برامج للمساعدة الإجتماعية من خلال تقديم الجماعة مساعدات مالية، وعينيّة للمواطنين الفقراء. ويأتي المحور الثالث بعد إنجاز المرحلتين الأولى والثانية، ويتمثل في المنع القسري لبعض سلوكيات المواطنين؛ بغرض فرض تصورات الجماعة الإسلامية الاعتقادية على القرية أو الحي، وهو ما يعرف بتغيير المنكر.

مساجد بعيدة عن مراقبة الدولة

وتبيّن إحصاءات وزارة الأوقاف المصرية في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، كيف استفحلت سيطرة الجمعيات الدينية الأهلية على عشرات الآلاف من دور العبادة البعيدة عن مراقبة الدولة، فقد بلغ عدد المساجد الحكومية (٨٨٣٦٠) مسجداً، في حين بلغ عدد المساجد الأهلية (١٥١٣٥٥) مسجداً، ما دفع وزارة الأوقاف في آذار (مارس) ٢١٤، لإصدار قرار بضم المساجد والزوايا في جميع أنحاء الجمهورية لوزارة الأوقاف، وتكليف الإدارة المركزية لشؤون المساجد والقرآن بوضع ضوابط، وآليات لمتابعة التنفيذ. غير أنّ التنفيذ من الصعب بمكان، مع الوضع في الاعتبار أنّ المساجد التابعة لـ «الجميعة الشرعية» كنموذج، (٦٠٠٠) مسجد، إلى جانب (٢٠٠٠) مسجد تابع لجـماعة «أنصار السنة»، وأكثر من (١٠٩٠٠٠) مسجد أهلي أو تابع لجمعيات أخرى.

مسجد آدم الذي سيطرت عليه الجماعة الإسلامية فترة إرهاب التسعينيات في مصر

وتذكر أدبيات الجماعات الدينية المتطرفة وكتابات المنشقين عنها كيف كانت الرحلة دائماً ما تبدأ من داخل تلك المساجد الأهلية البعيدة عن رقابة الدولة، مثل مسجد «قولة» التابع لجماعة أنصار السنة المحمدية، والذي شهد البذرة الأولى لجماعة الجهاد المصرية، في الستينيات من القرن الماضي، الذين واظب من خلاله أعضاء المجموعات الجهادية الأولى على حضور دروس الشيخ محمد خليل هراس، ومساجد الجمعية الشرعية في محافظات الصعيد، التي شهدت تجمعات أعضاء الجماعة الإسلامية وتحركاتهم، سعياً للانقلاب على السلطة المصرية أوائل الثمانينيات من الماضي. ومؤخراً تحفظت الدولة المصرية على أكثر من ١٠٠ فرع تابع للجمعية الشرعية عقب ثورة حزيران (يونيو) ٢٠١٣، بدعوى اختراق تلك الفروع من قبل جماعة الإخوان المسلمين.

ما سبق قد يفسر بشكل كبير، سر الصراعات الممتدة بين الجماعات الدينية المختلفة في مصر للسيطرة على المساجد، والتي بدأت نهايات السبعينيات من القرن الماضي بين الجماعة الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين، ووصلت إلى ذروتها عقب ثورة كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، في ظل غياب للدور الذي قد تلعبه المؤسسة الدينية الرسمية في القاهرة، التي تُعجزها إمكانياتها أحياناً عن مجاراة صراع الاستحواذ على المنابر!

صحافة الإخوان: النظام السري لتوجيه الرأي العام

وسائل الإعلام التقليدية، كانت السبيل الأبرز لنشر دعوة الإخوان المسلمين منذ بدايات نشأتها، وكانت بمثابة النظام السري الذي تستخدمه الجماعة دائماً في توجيه الرأي العام، والذي لا يقل أهمية عن النظام الخاص، الجناح العسكري للجماعة.

هذا الأمر يزيد من فرضية أنّ من وُضعت على عاتقه مسؤولية تأسيس صحافة الإخوان، إلى جانب مسؤولية تأسيس الجناح العسكري، هو نفس الشخص، صالح عشماوي، وكيل جماعة الإخوان المسلمين.

الباحث المتخصص في شؤون الإرهاب، أحمد كامل بحيري، كتب في بحث بعنوان،»إعلام الإخوان بين الفاعلية والانهيار»، نشره مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: «تنوعت الإصدارات الصحفية الصادرة عنها والتي أخذت مسميات مختلفة، بداية من مجلة الإخوان المسلمين عام (١٩٣٣)، مجلة النذير الأسبوعية (١٩٣٨)، مجلة المنار (١٩٣٩)، مجلة التعارف الأسبوعية (١٩٤٠)، مجلة الشعاع الأسبوعية (١٩٤٠)، مجلة الإخوان المسلمون اليومية (١٩٤٢)، مجلة الشباب الشهرية (١٩٤٧)، مجلة الكشكول الجديد (١٩٤٨)، مجلة (الدعوة)، وهي المطبوعة الأكثر شهرة في تاريخ الجماعة، والتي استمرت في الفترة بين عامي (١٩٥١ ـ ١٩٥٧)».

وخصص أحمد عادل كمال، أحد قادة النظام الخاص، فصلاً في كتابه، «النقط فوق الحروف»، لـ صحافة الاخوان؛ أشار فيه إلى مجلة النذير الصادرة عام ١٩٣٨، وكان صاحب امتيازها محمود أبو زيد المحامي، وتم تكليف صالح عشماوي برئاسة تحرير الجريدة، وبرر أحمد عادل كمال ذلك بقوله:»وقد صدر

غلاف جريدة الإخوان المسلمين

حينذاك قانون يحتم أن يكون رئيس تحرير أى صحيفة من حملة المؤهلات العليا، فكلف المرشد العام الأستاذ صالح عشماوي أن يتولى رئاسة تحريرها، باعتباره حاصلا على بكالوريوس التجارة العليا..». إلا أن محمود أبو زيد مالبث أن خرج على الجماعة مع آخرين سنة ١٩٤٠ فيما عرف بـ «فتنة شباب محمد»، وكانت تلك أولى حالات الانشقاق داخل جماعة الإخوان، ومن أخطرها؛ نظراً لأنها كانت جماعية، وبذلك انقطعت صلة الإخوان بمجلة النذير.

الصحافة الإسلامية

صالح عشماوي الملقب بـ «رائد الصحافة الاسلامية»، تم تعينه وكيلاً للجماعة بعد انشقاق الشيخ أحمد السكري عام ١٩٤٦، ورأس النظام الخاص سنة ١٩٤١، ثم بعد اغتيال البنا كلف بإدارة الجماعة، طبقاً للائحة التي تنقل السلطات لوكيلها في غياب المرشد، وظل لمدة ٣٠ شهراً مرشداً للإخوان قبل تولي حسن الهضيبي.

الرجل الأقوى في التنظيم أوكل إليه البنا مسؤولية صحافة الإخوان، ونفس ذلك الرجل هو من تزعم محاولة انقلاب فاشلة على مرشد الإخوان حسن الهضيبي

«أحمد عادل كمال أحد قادة النظام الخاص خصص فصلاً في كتابه النقط فوق الحروف لصحافة الاخوان»

عام ١٩٥٣، بمساعدة مسؤول النظام الخاص عبد الرحمن السندي، والمشايخ، محمد الغزالي، والسيد سابق، وكانت تلك أقوى الحوادث التي هزت مكتب الارشاد فى عهد حسن الهضيبي؛ كما ذكر محمود عبد الحليم فى كتابه - الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ - «المؤامرة الخسيسة».

وفي العام ١٩٤٢ سمح الملك فاروق للإخوان بإصدار مجلة «الاخوان المسلمون» بعد اتفاق بين البنا والملك، مقابل ألا يشارك البنا في انتخابات البرلمان، ورأس تحريرها أيضاً صالح عشماوي، واستمرت حتى صودرت عام ١٩٤٨. ثم أنشئت إلى جوار المجلة جريدة يومية بعنوان: «الاخوان المسلمون» عام ١٩٤٦، ورأس تحريرها زكريا خورشيد، ثم صالح عشماوي عام ١٩٤٧، وصودرت أيضاً عام ١٩٤٨. وتوسع الإخوان في المسألة، فأسسوا شركة مساهمة تحت عنوان «الإخوان للطباعة»، وأخرى تحت عنوان «الإخوان للصحافة»، وكان رأسمالهما معاً ٧٠ ألف جنيه، وقد وثق ذلك أحمد عادل كمال في كتابه: «النقط فوق الحروف».

الصحافة السرية

تأسيس مجلة «الكشكول الجديد»، إحدى صحف الإخوان، والتي بدأت باقتراح تقدم به محمود عساف إلى جانب أمين اسماعيل؛ كان ذلك الاقتراح وسيلة للرد على الصحف الوفدية والشيوعية التي تهاجم الإخوان، إذ يوضح عادل كمال في كتابه، أنّ الأحزاب المعارضة للجماعة كانت تتمادى في سب الإخوان، وأنّ الجماعة الدعوية لا تستطيع أن تجاريهم في مسألة السباب تلك على صفحات مجلاتها الدينية، فتفتق الذهن عن حيلة يمكرون بها على العامة والأتباع، وهي أن يقدم محمود عساف وأمين اسماعيل استقالة وهمية، ويصدران مجلة الكشكول الجديد، ويبدءان في سب تلك الأحزاب على صفحات مجلتهم، بدعم سري من

الدعوة
في هذا العدد
عمر التلمساني
صالح عشماوي
الإعلانات
الاشتراكات
الصفحة الأولى من «مجلة الدعوة» أكتوبر ١٩٧٩

الاخوان، دون أن تكون الجماعة مسؤولة عن ذلك، وكان السبّ على صفحات تلك المجلة عنيفاً، حيث وصلت إلمسألة إلى أن حزب الوفد كان يصدر جريدة بعنوان: «صوت الأمة»، فصورت الكشكول صفحة على نفس نظام الجريدة، وجعلت عنوانها: «صطل الأمة» بنفس نوع الخط، ومن أمثلة ما كانت تنشره الكشكول، باب بعنوان: «دائرة المعارف الوفدية» بدأت بحرف الألف، منها على سبيل المثال، شرحاً لكلمة «أب» جاء بها:»أبوك معروف لك طبعاً. يقال للوفديين ملعون أبوكم.. وليست الوزارة ميراثاً عن أبيكم».

أنشأت جماعة الإخوان تباعاً، مجلة «الشهاب» التي كانت امتداداً لمجلة «المنار»، لمؤسسها رشيد رضا، لكنها حلت عام ١٩٤٨ مع محنة حل الجماعة، ثم أعيدت بعد عامين على نفس النسق، ولكن تحت مسمى مجلة «المسلمون»، ثم بعد ذلك أنشأت الجماعة مجلة «الدعوة»، التي صدر العدد الأول منها عام ١٩٥١، وكان يرأس تحريرها صالح عشماوي، إلى جانب أنه كان صاحب امتيازها أيضاً، وكانت المجلة الأوفر حظاً، حيث استقرت مع الإخوان، حتى وفاة عشماوي فى أوائل ثمانينات القرن الماضي.

سياسة الاختراق

بعد وصول الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك إلى الحكم، دخلت جماعة الاخوان في منحنى تاريخي مختلف عن كل ما سبق، وبات من الصعب إصدار جريدة أو إنشاء حزب سياسي، أو حتى العمل تحت مظلة شرعية، وكانت الوسيلة المتبعة حينذاك هي التطفل على أحزاب أخرى. كتب أحمد كامل بحيري، تحت عنوان:»إعلام الإخوان بين الفاعلية والانهيار»: «اعتمدت الجماعة على أسلوب اختراق بعض الأحزاب السياسية، لتكون بوابة لتنظيم الإخوان للمشاركة السياسية، فتحالفت الجماعة مع حزب الوفد في انتخابات ١٩٨٧، ثم اخترق تنظيم الإخوان حزب العمل بزعامة إبراهيم شكري، الذي تحول اسمه فيما بعد لحزب العمل الإسلامي، ثم إلى حزب الشعب برئاسة مجدي أحمد حسين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث تم حل هذا الحزب في أعقاب ٣٠ يونيو ٢٠١٣»، مضيفاً: «وعلى الرغم من حالة التضييق الإعلامي على جماعة الإخوان المسلمين خلال تلك المرحلة، إلا أن ظهور المواقع الإلكترونية كان طوق النجاة بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، للخروج من الحظر الإعلامي عليها، بامتلاك أدوات إعلامية تقليدية متمثلة في الصحف الورقية أو قنوات تليفزيونية أو إذاعات».

بيْد أنّ الوسيلة الأخطر التي أشار إليها بحيري في بحثه، كانت السوشيال ميديا، التي تتحكم فيها الجماعة لتوجيه الرأي العام أثناء حربها مع الحكومات العربية، معتبراً أنها:» من أهم أدوات الحراك السياسي للقوى السياسية ومنها جماعة الإخوان المسلمين قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ومازالت السوشيال ميديا واحدة من أهم أدوات جماعة الإخوان المسلمين في صراعها مع الدولة المصرية في أعقاب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣».

بيع الوهم .. كيف وظّف الإخوان منظمات حقوقية لصالح أجندتهم؟

وثّق الموقع الرسمي للإخوان المسلمين معلومة اختراق النظام الخاص للجماعة، للحزب الشيوعي في محافظة الغربية بمصر، في النصف الأول من القرن العشرين، في مقال بعنوان «فرج النجار – المطارد الحر».

كتب الموقع قصة عضو النظام الخاص في محافظة الغربية: «انتسب الحاج فرج، بتكليف من النظام الخاص، إلى الحزب الشيوعي في الغربية، وترقى فيه إلى أن أصبح الرجل الثاني (سكرتير الحزب الشيوعي بالغربية) على مستوى وجه بحري، وساهم بدور فعال في إفشال محاولة اغتيال الإمام البنا التي حاول أن ينفذها الحزب بتوجيه من الاتحاد السوفييتي.

وليس ذلك فحسب، بل أصبح حارساً خاصّاً للإمام البنا في بعض الأوقات، وكان قائماً على عملية تأمين الإمام البنا إلى عزبة عبد الله النبراوي، بعد أن حلت الجماعة في ١٩٤٨/١٢/٢٨م، إلّا أنّ الشيخ النبراوي اعتقل، وبعدها اغتيل الإمام البنا».

قصة فرج النجار هي الأشهر التي يُستدلّ بها على سياسة جماعة الإخوان في اختراق المؤسسات التي قد تمثل خطراً على وجود التنظيم، المسألة التي دفعت الإخوان إلى اختراق وزارات التعليم، والثقافة، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، في المنطقة العربية عموماً، بأشخاص لا ينتمون ظاهرياً إلى الجماعة، لكنهم أعضاء في تنظيمها السرّي.

«دراسة: الجماعة تمكنت من تسجيل منظمات حقوقية تتبع التنظيم بشكل غير مباشر بعدد من الدول الأوروبية»

من تلك الاختراقات، المتعلقة بمنظمات حقوقية وهمية، تنسب زوراً تقارير حقوقية يقال إنها ترصد انتهاكات حقوقية في دول عربية بعينها، ثم تعمل قنوات الجزيرة القطرية على توظيف تلك التقارير بالشكل الذي يخدم أهداف قطر وتركيا في المنطقة.

أحدثها تقرير حقوقي عن مصر نسبته قناة الجزيرة القطرية إلى ما يُسمّى «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا»، ذكر التقرير أنّ مصر نفّذت إعدامات سياسية ضد بعض المعارضين، لكن لم يذكر التقرير أنّ الإعدامات التي تمّت بالفعل هي لأعضاء خلية إرهابية نفّذت عمليات قتل، وأنّ تلك الخلية تحاكم بالقانون المصري منذ ٥ أعوام تقريباً!

لكن هل تدرك قناة الجزيرة القطرية أنّ «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا»، فرع لمنظمة رئيسية في القاهرة بالاسم نفسه، «المنظمة العربية لحقوق الإنسان»، وأنّ فرع لندن تمّ تجميده بالفعل في بيان صدر في تموز (يوليو) ٢٠١٣، بسبب شبهات في التمويل والسياسات؟

في البيان قرّر مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان سحب اعتماد «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا»، وإنهاء عضويتها وكافة أشكال العلاقة المؤسسية معها.

وكان مجلس أمناء المنظمة قد اتخذ قراراً بتجميد عضوية فرع لندن في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٢؛ بعد فشل كلّ التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة للمنظمة منذ العام ٢٠٠٩ لإصلاح أوضاع «المنظمة في بريطانيا» ورأب الصدع داخلها، وتوقف عدد من أعضائها السابقين عن إصدار بيانات غير مهنية

وغير موضوعية عن التطورات في بعض البلدان العربية، وارتباط هذه البيانات بأهداف جماعات سياسية ومؤسسات إعلامية معيّنة، فضلاً عن شبهات بالفساد المالي.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، نشر دراسة بعنوان: «الإخوان ومنظمات حقوق الإنسان.. من يسيطر على من؟»، للباحث محمود بسيوني، رصدت اختراق العناصر الإخوانية للمنظمات الحقوقية، حيث أشارت الدراسة إلى أنّ الجماعة استخدمت ستة تكتيكات لتطويق الحركة الحقوقية، هي: تأسيس منظمات تخضع لها ولا تتبعها تنظيمياً، اختراق المؤسسات الحقوقية الدولية عبر عنصر من عناصرها ،ابتزاز تلك المنظمات بمظلوميتها التاريخية، نسج العلاقات مع مؤسسيها ومديريها بما يسمح بتمرير المعلومات التي يرغبون في إيصالها للرأي العام، مشاركة عناصرها بشكل مكثف في الاجتماعات الحقوقية الدولية سواء في المجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو تنظيم اللقاءات مع أعضاء الكونغرس الأمريكي أو البرلمان الأوروبي، وأخيراً توفير التمويل لأنشطة بعض تلك المنظمات بهدف السيطرة على أجندة عملها.

أكدت الدراسة أنّ الجماعة تمكنت من تسجيل عدد من المنظمات الحقوقية، التي تتبع التنظيم بشكل غير مباشر في عدد من الدول الأوروبية، وتحديداً مدينة جنيف بسويسرا، وهي مقرّ المجلس الدولي لحقوق الإنسان، وأصبح لديها أنشطة عديدة تعقد داخل مقر الأمم المتحدة مستغلة وجود عدد كبير من المنتمين للجماعة بدول الاتحاد الأوروبي وسهولة تسجيل المنظمات الحقوقية، ثم حوّلتها إلى أدوات هجومية على الدولة المصرية ودعم الجماعة سياسياً من خلال الملف الحقوقي واستغلالها أداة لمهاجمة خصوم الجماعة، وأيضاً الترويج لها وتجميل وجه الجماعة وتصدير صورة للمجتمع الدولي أنها جماعة مسالمة لا تستخدم الدين والعنف لتحقيق أغراضها السياسية.

وأشارت الدراسة إلى استفادة الجماعة من علاقتها بدولة قطر، التي أسست منظمات تابعة لها ودعمت إنشاء منظمات أخرى تابعة للتنظيم الدولي، وهي «مؤسسة الكرامة -سويسرا (تموّل من إمارة قطر، أسّسها عبد الرحمن، وتعمل

«داليا زيادة: للأسف ثمة مؤسسات رغم أسمائها الكبيرة جعلت نفسها رهينة المال السياسي القطري»

في جنيف)»، «كوميتي فور جيستس -سويسرا (وهي منظمة سويسرية يديرها الإخواني أحمد مفرح، وتعمل على حماية سجناء جماعة الإخوان الإرهابية)، «المنبر المصري لحقوق الإنسان» وهي منظمة إخوانية أسّست في أوروبا، وتعمل ما بين أوروبا والولايات المتحدة، وتضمّ كلاً من الإخواني الحاصل على الجنسية الأمريكية «محمد سلطان» نجل القيادي الإخواني صلاح سلطان، ومعتز الفجيري أمين صندوق الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، وتمّ اختيار مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن مستشاراً للمنبر».

ومن هذه المنظمات: «مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان –إسطنبول»، التي يديرها المحامي الإخواني محمود جابر، وتعمل من إسطنبول، وتحظى بحماية من النظام التركي، «منظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان- لندن»، ويديرها الإخواني علاء عبد المنصف، وتعمل على تدويل القضايا المتهم فيها الإخوان وتحويلها إلى قضايا حقوقية»، و»مركز الشهاب لحقوق الإنسان –لندن»، يديره الإخواني «خلف بيومي»، محامي إخوان الإسكندرية والمقيم في لندن حالياً، وهي مؤسسة تعمل على دعم سجناء التنظيمات الإرهابية.

ومنها أيضاً: «منظمة «ليبرتي» بلندن، ويديرها عزام التميمي، عضو التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهي المسؤولة عن عمليات تقديم الإخوان وأفكارهم للمجتمع البريطاني منذ التسعينيات، و»هيومان رايتس مونيتور –لندن، وتديرها الإخوانية سلمى أشرف عبد الغفار، وهي ابنة القيادي الإخواني المدان في قضية التنظيم الدولي والاستعراض القتالي لشباب الجماعة الإرهابية بجامعة الأزهر أشرف عبد الغفار، و»منظمة أفدى الدولية –بروكسل»، تأسست عام ٢٠٠٦، وتنشط في دعم جماعة الإخوان ومؤسساتها في أوروبا»، وأخيراً «الائتلاف الأوروبي لحقوق الإنسان –باريس» وتديره الإخوانية داليا لطفي الهاربة خارج مصر، وينشط

الائتلاف بتمويل قطري في دعم الإخوان في فرنسا لدى مؤسسات حقوق الإنسان الدولية العاملة هناك، وفق الدراسة.

مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، السفير محمد أنيس، يرى أنّ بعض المنظمات تحصل على ما يُسمّى صفة مراقب، لكنه شكّك أنّ أيّاً من تلك الجهات لها صلة قانونية أو تنظيمية بالأمم المتحدة.

وأضاف السفير محمد أنيس، في حديثه لـ»حفريات»: «عند مناقشة تقارير الدول في لجان الأمم المتحدة المتخصصة، مثل لجنة حقوق الطفل، من حقّ المنظمات غير الحكومية، في أيّ دولة في العالم، أن تقدّم تقارير يُطلق عليها تقارير الظل، وتلك مسألة معلنة، من قبل لجان الأمم المتحدة، من أجل تقديم تلك المنظمات تقاريرها الخاصة، على اعتبار أنّ مناقشة اللجان للتقارير الخاصة بالدول مسألة مفتوحة للجميع، وبها شفافية»، موضحاً: «من هنا قد يحدث اللبس عند تناول أخبار تلك المشاركات إعلامياً، فيظنّ البعض أنها صادرة عن الأمم المتحدة ولجانها».

وأشار أنيس إلى أنّ الحكومة البريطانية أعدت، منذ عدة سنوات، تقريراً عن نشاط الإخوان في بريطانيا؛ «والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل تمّ تقديم المعلومات والوثائق الموجودة لدى مصر لهذه اللجنة أم لا؟ لذلك يجب أن يكون لدينا نحن أيضاً نشاط في متابعة مثل تلك المسائل وتقديم المعلومات».

من جانبها، لفتت الحقوقية داليا زيادة، مديرة المركز المصري للدراسات الديمقراطية الحرّة، إلى أنّ «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا» معروف عنها التمويل القطري، مضيفة في تصريحها لـ»حفريات»: «في تلك الحالة فمن الطبيعي أن تفسر تلك المنظمات أيّ فعل تجاه الإخوان أو أي إجراء يتخذ ضد الإخوان داخل مصر باعتباره إجراءً سياسياً، وستحاول أن تلبس الأمور على غير حقيقتها، مثلها في ذلك مثل منظمات أخرى وكبيرة، والمثال على ذلك مؤسسة «الكرامة»، و»هيومن رايتس ووتش»، و»منظمة العفو الدولية»، وفق زيادة.

«محمد أنيس: أشكّ أنّ أياً من الجهات التي تسمي نفسها دولية لها صلة قانونية أو تنظيمية بالأمم المتحدة»

وتوضح زيادة: «تلك المؤسسات، بالرغم من أسمائها الكبيرة، للأسف جعلت نفسها رهينة المال السياسي القطري، وأصبحت توجهات تلك المنظمات تعتمد تماماً على ما يمليه عليهم النظام القطري، ومن ضمن تلك الإملاءات، توجيه الاتهامات إلى دول بعينها، مثل، مصر، والإمارات، والسعودية، والادعاء طوال الوقت أنّ فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، وفي المقابل لا تجد أيّ حديث عن تركيا، أو قطر، أو الدول التي فيها بالفعل انتهاكات لحقوق الإنسان».

تستكمل زيادة: «هذه المنظمات أيضاً معروفة بالدفاع المستميت عن جماعة الإخوان، وتصويرها على أنها جماعة ليست دينية متطرفة، وإنّما تنظيم سياسي معارض داخل مصر، وأنهم يتعرّضون للاضطهاد، لأنهم يمارسون المعارضة السياسية، وليس لأنهم أصحاب فكر متطرّف، نفذ أعمال عنف بالفعل مثبتة وموثقة».

أين ذهب الإخوان بتبرعات المسلمين؟

أموال التبرعات

في شهادة لمحمود عبد الحليم، عضو الهيئة التأسيسية للتنظيم، في كتابه «الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ» يقول: «النقود التي كنا نجمعها لفلسطين من المساجد والمقاهي والبارات لم يكن القصد من جمعها إعانة إخواننا المجاهدين الفلسطينيين بها، فهم كانوا من هذه الناحية في غير حاجة إليها، لأنّ أغنياء أهل فلسطين من التجار كانوا من وراء هؤلاء المجاهدين».

ويستكمل: «كان جمعنا لهذه التبرعات أسلوباً من أساليب التأثير في نفوس الناس بهذه القضية، وربطاً لقلوب الناس وعقولهم بها، واختباراً لمدى تجاوبهم معها».

ويواصل عبدالحليم: «هذه المبالغ لم تكن ترسل إلى المجاهدين، بل كانت تُصرف في شؤون الدعاية لهذه القضية بأمر اللجنة العليا، ثمّ إنّ اللجنة كانت ترسل إلينا من أموالها الخاصة مبالغ طائلة لنضيفها إلى ما عندنا للإنفاق على هذه القضية الخطيرة التي كانت اللجنة العليا تعتبرها أهمّ وألزم للقضية من الجهاد المسلح الذي يقوم بأعبائه المجاهدون في فلسطين نفسها، وإلّا لما كان للإخوان وهم ما زالوا في مهدهم أن ينهضوا بمهام الدعاية المجلجلة التي أقضّت مضجع الإمبراطورية البريطانية، والتي تحتاج إلى إنفاق واسع النطاق».

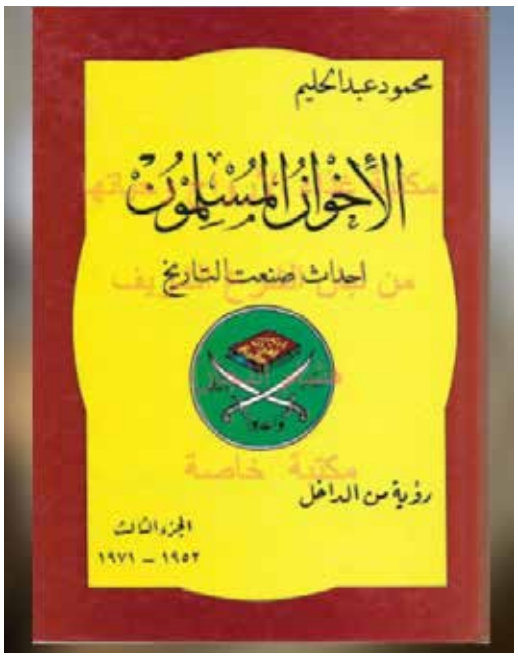

غلاف كتاب «الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ» لمحمود عبدالحليم

« جماعة الإخوان تمكنت من جمع أموال طائلة منذ بداية مرحلة الثمانينيات عندما أسسوا منظمة الإغاثة الإسلامية»

ويقول علي عشماوي، أحد قادة التنظيم الخاص للجماعة، في كتابه «التاريخ السري للإخوان المسلمين» المنشور العام ٢٠٠٦: «إنّ الإخوان كلما تسنح لهم فرصة المتاجرة بقضية الأقصى، يطالبون بفتح باب التطوّع لإنقاذ الأقصى، ومعناه فتح باب التبرع لجمع المال من جديد، ثم شراء السلاح وتخزينه لحسابهم، وتتكدس خزانتهم بالأموال من تبرعات المسلمين من كلّ الدول الإسلامية، ليتكرر ما حدث في ١٩٤٨».

وأشار عشماوي إلى أنّ جميع الأعمال التي يفخر بها الإخوان في ٤٨ لم تكن حقيقية، فهم لم يدخلوا إلا معارك قليلة جداً، ثم صدرت أوامر من الشيخ محمد فرغلي بعدم الدخول في المعارك، بحجّة أنّ هناك مؤامرة لتصفية المجاهدين، مؤكداً أنّ «تبرعات فلسطين طوال فترة حسن البنَا لم يعرف أيّ شخص مصيرها».

منظمة الإغاثة الإسلامية

الباحث في شؤون الجماعات الإرهابية، عمرو فاروق، استند إلى أحاديث أحمد السكري رفيق حسن البنا في التأسيس الأول للجماعة الإرهابية، حول استخدام البنا وجماعته للقضية الفلسطينية من أجل جمع التبرعات من المصريين، ومن المسلمين بشكل عام لخدمة مشروع القضية الفلسطينية، لكنّ تلك الأموال لم يحدّد مصيرها، ولم يتمّ الكشف عن حقيقة المصير الأساسي لها.

غلاف كتاب «التاريخ السري للإخوان المسلمين» لعلي عشماوي

« عمرو فاروق: الإخوان وظّفوا ما يُسمّى بلجنة الإغاثة الإسلامية في نقابة أطباء مصر»

وأشار فاروق في تصريح لـ«حفريات» إلى أنّ تلك الأموال كان يتمّ توظيفها في خدمة الجماعة، لافتاً إلى أنّ جماعة الإخوان المسلمين تمكنت من جمع أموال طائلة منذ بداية مرحلة الثمانينيات، عندما أسسوا العام ١٩٨٤ منظمة الإغاثة الإسلامية، وهي منتشرة في أكثر من ٩٠ دولة، وعملت على جمع التبرعات والأموال بصفة مستمرة من الأقليات العربية والإسلامية في أوروبا والغرب، إلى جانب دورها في المنطقة العربية.

وأضاف فاروق أنّ منظمة الإغاثة الإسلامية حاولت تأسيس فرع لها في مصر لكنها فشلت، وكان هناك رفض تام لذلك حتى نهاية فترة الرئيس المصري الراحل محمد حسني مبارك، لكنهم تمكنوا من فتح فرع لهم في مصر العام ٢٠١١، وتمّ إغلاقه العام ٢٠١٣، بعد ثبوت تلقي المنظمة أموالاً من المقر الرئيسي في لندن تجاوزت ٣٠ مليون دولار، ولم يكن يعرف مصير تلك الأموال.

يوضح فاروق أنّ الإخوان «وظفوا منظمة الإغاثة الإسلامية، التي لعبت دوراً مهماً في قضايا أخرى، إلى جانب القضية الفلسطينية، مثل البوسنة والهرسك، وكشمير، ولعبوا على وتر المشاعر الدينية، والحسّ الديني وحماية المسلمين، أيضاً توظيف التعبئة التي حدثت في مرحلة الجهاد الأفغاني، وكيف استفادوا من تلك الحروب جميعها، وكانت منظمة هيئة الإغاثة الإسلامية الغطاء الشرعي لجمع الأموال».

لجنة الإغاثة الإسلامية

ينوّه فاروق إلى أنّ الإخوان وظفوا أيضاً ما يُسمى بلجنة الإغاثة الإسلامية في نقابة أطباء مصر، وكان يرأسها عبد المنعم أبو الفتوح، وأشرف عبد الغفار، وأحمد الملط، وقد انتشرت لهم صور في مرحلة الجهاد الأفغاني في بداية التسعينيات، ما قبل تأسيس تنظيم القاعدة مباشرة، ثمّ إعلان تأسيس تنظيم القاعدة عام ١٩٨٩. وتلك كانت المرحلة الأولى.

« علي عشماوي: جميع الأعمال التي يفخر بها الإخوان في حرب ١٩٤٨ لم تكن حقيقية»

وأضاف فاروق: إنّ المرحلة الثانية جاءت بعد عام ١٩٩٣، بعد التوسع في تأسيس المؤسسات والمنظمات الإسلامية في الخارج، تحت عشرات الشعارات واللافتات الإغاثية والاجتماعية، والتأهيل والتدريب، ومسألة تعليم اللغة العربية، وهي مؤسسات تمّ توظيفها جميعاً في جمع ما يُسمى بالتبرعات والصدقات والأموال في أوروبا تحديداً، بجانب المنطقة العربية، وكانت تلك الأموال يتم استثمارها في مشاريع ظهرت بصعود خيرت الشاطر في تلك المرحلة، وقضية سلسبيل، التي كشفت أنّ هناك مشروعاً اقتصادياً لتمويل الجماعة كان يتمّ من خلاله تدوير هذه الأموال.

ويلفت فاروق إلى أنّ «جماعة الإخوان هنا تلبس الحقّ بالباطل، وتستثمر تلك الأمور تحت رداء الدين، من خلال جمع الأموال والصدقات، وتسطو على الكعكة الكبرى من الأموال والتبرعات والصدقات، مع الوضع في الاعتبار أنّ عدد المسلمين مليار ونصف المليار حالياً، فما هو حجم الأموال التي تخرج منهم كتبرعات وصدقات بشكل شهري، وليس بشكل حتى سنوي؟ إنها كعكة ضخمة جداً، وعندما تضع جماعة الإخوان يدها على جزء كبير جداً من تلك التبرعات على مدار عشرات السنوات، فذلك معناه أننا أمام إمبراطورية مالية ضخمة جداً».

«الإخوان» والعمل السري: آخر العمليات الفاشلة للنظام الخاص

أدركت جماعة الإخوان، منذ نشأتها الأولى؛ أنّها في حاجة إلى تأسيس تنظيم مسلَّح يعمل على حماية مصالحها، وقد كان مع نشأة النظام الخاص، الجناح العسكري للجماعة، والذي نفّذ العديد من المهام الإرهابية، كان في مقدمتها اغتيال القاضي الخازندار أمام منزله، ثم اغتيال رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي، ثم محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ورغم قوة التنظيم الخاص داخل تيار الإخوان، إلا أنّ أعضاء الجماعة يؤكدون دائماً أنّ العمل المسلح انتهى مع التأسيس الثاني لجماعة الإخوان، بعد خروجهم من المعتقلات، في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، واستمر ذلك النفي حتى الآن، رغم استمرار العمليات الإرهابية التي تورط فيها أعضاء جماعة الإخوان، وتزعم الجماعة دائماً أنّه لا علاقة لها من قريب أو بعيد بأي عمل مسلّح.

السؤال الذي يفرض نفسه الآن؛ هل كانت محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر هي آخر عمليات النظام الخاص بالفعل؟

التنظيمات السرية في الإخوان

تدلّ وقائع التاريخ؛ أنّ جماعة الإخوان المسلمين سقطت في شرك العمل السري أربع مرات حتى اليوم، تلك المراحل ذكرها عضو جماعة الإخوان المسلمين المنشق، الدكتور عبد الستار المليجي، في كتابه «آخر العمليات الفاشلة للتنظيم السريّ»، الصادر عن دار «ميريت» بالقاهرة، أشار المليجي في كتابه إلى أنّ المرة الأولى التي تشكّل فيها التنظيم السري كانت بقرار من المرشد العام حسن البنا،

« تدلّ وقائع التاريخ أنّ جماعة الإخوان المسلمين سقطت في شرك العمل السرّي أربع مرات حتى اليوم»

عام ١٩٤١، ووضع على رأسه محمود عبد الحليم المهندس الزراعي السكندري، لكنّه استقال لظروف خاصة، ثم حلّ محلّه موظف بوزارة الزراعة يدعى عبد الرحمن السندي.

عن مبرر تأسيس نظام مسلّح للجماعة، كتب المليجي: «كان المبرر في البداية حماية الدعوة من خصومها، وانتهى أمر هذا التنظيم بالتمرد على الجماعة ومقاتلتها والخروج على قواعد الدين والقانون في وقت واحد، ثم تسبّب في مقتل البنا، كبير الإخوان، كردٍّ فعل طبيعي لمقتل النقراشي كبير الحكومة وقتها».

يضيف المليجي؛ أنّ التنظيم السري الثاني شكّله الأستاذ الهضيبي، تحت ضغط الشعور بالخطر من جهتين، الأولى بقايا التنظيم السري المنحل، والثانية مجلس قيادة الثورة الذي بدأ يطارد الجماعة لوقوع خلافات حادّة بينها وبينه، وأوكل التنظيم الجديد إلى صاحب ورشة نجارة يدعى يوسف طلعت، وانتهى التنظيم الثاني بالقبض على معظم أعضائه، ثمّ القبض على المرشد، وأعضاء الجماعة، وإعدام رئيس التنظيم، عام ١٩٥٤، والذين اتُّهموا بالاشتراك في محاولة قتل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في ميدان المنشية.

التنظيم السري الثالث، بدأت فكرته نهاية الخمسينيات، وتشكّل في بداية الستينيات بقيادة تاجر حبوب من دمياط، يدعى الشيخ عبد الفتاح إسماعيل، ومعاونه المهندس الزراعي محمد الشريف، وحدّد هدفه في قتل عبد الناصر ومعاونيه، وقلب نظام الحكم بالقوة، وانتهى التنظيم بالقبض على أعضائه وإعدام رئيس التنظيم، ومعه سيد قطب ومحمد يوسف هواش.

القيادي الإخواني المنشق مختار نوح

يشير المليجي في كتابه إلى أنّ «التنظيم السري الرابع تشكّل بالسجون، حوالي عام ١٩٧٣، على مشارف الخروج منها، بعد وفاة عبد الناصر»، مضيفاً: «رئيس التنظيم الرابع كان قيادياً في التنظيم الأول، وهو الفيزيائي بالأرصاد الجوية، مصطفى مشهور، من قرية السعديين مركز منيا القمح شرقية، وتنظيم مشهور الجديد تشكل من رفقائه القدامى، ومن سار على طريق السريين من بعدهم، ومعظم من بقي من تنظيم الشيخ عبد الفتاح إسماعيل، واستكمل هذا التنظيم تشكيلاته فور خروج الإخوان من السجون، عام ١٩٧٥، بتجنيد كثيرين من شباب الجماعات الإسلامية في فترة السبعينيات».

عن هدف التنظيم الرابع قال المليجي: «كان هدف التنظيم الرابع مغايراً للتنظيمات السابقة، كان الهدف الجديد هو قلب نظام الحكم في الإخوان أولاً (اختطاف الجماعة) ليستولي على مقدرات الجماعة وممتلكاتها ويتخلص من ازدواجية القيادة، ويصبح مطلق اليد في قرار الإخوان، ثم يأتي الهدف الثاني، وهو استخدام الجماعة المختطفة للاستيلاء على الحكم في مصر».

خيرت الشاطر

بهذه الرؤية؛ يفصل عبد الستار المليجي بين الجماعة ككيان، وبين التنظيم الخاص، وعن ذلك ذكر في كتابه: «وأمام هذه الحقائق التاريخية الدامغة؛ فإنّنا نستطيع أن نقرر أنّ الإخوان المسلمين شيء، والتنظيم السري شيء آخر، يختلف عنها تماماً، وأنّ جماعة الإخوان المسلمين قد تأذت كثيراً من فعل هؤلاء وخبصهم ولبصهم على مدار التاريخ».

السرّيون الجدد

شهادة المليجي، باعتباره عضواً سابقاً بالتنظيم الخاص، الذي أسس له مصطفى مشهور، رغم أنّها شهادة شخصية، إلا أنّه أكّدها ما ورد في الجزء الثاني من «موسوعة الحركات المسلحة»، للقيادي الإخواني المنشق، مختار نوح، والتي أورد فيها تفاصيل القضية ١٢٢ لعام ١٩٨٣، التي كشفت تأسيساً جديداً للتنظيم السرّي لجماعة الإخوان المسلمين.

نوح، في كتابه، أكّد رواية المليجي بأنّ التنظيم السري كان مساراً آخر لا علاقة له بجماعة الإخوان ككيان، يقول نوح: «ففي أحد الأيام الساخنة، في عام ١٩٨٣، استدعى عمر التلمساني عدداً من المقربين إليه، والمستشارين في حجرته، إلى المناقشة والحوار حول ما كتب في بعض الصحف، من أنّ تنظيماً سرياً قد تمّ

« القضية ١٢٢ لعام ١٩٨٣ كشفت تأسيساً جديداً للتنظيم السري و«سلسبيل» كشفت تنظيم الإخوان بالكامل للأجهزة الأمنية»

اكتشافه في الإخوان المسلمين، وتبادل وجهات النظر مع الجالسين، إلا أنّ أغلب الموجودين رأوا أنّ هذه مكيدة من نظام ما بعد السادات؛ لأنّه كان من وجهة نظرهم نظاماً غامضاً لم يظهر منه ما تطمئن إليه نفوس الإخوان».

غير أنّ اعترافات المتهمين في القضية أكدت وجود تنظيم سري لا يعلم عنه مكتب إرشاد الجماعة شيئاً، ذكر نوح في كتابه: «قال أحمد توفيق كنزي، المتهم الأول في القضية؛ إنّه كُلِّف من الدكتور محمود عزت بتكوين مجموعات تنظم في قسم خاص، وتربَّى تربية خاصة، تحت إشرافه شخصياً، وأنّ محمود عزت بدأ في هذا العمل بمجرد وجوده في القاهرة، بحسب تعبيره، وقام أحمد توفيق كنزي بذكر مجموعة من البيانات والمعلومات لهذا التنظيم الخاص، ثم قامت مباحث أمن الدولة بانتزاع هذه الاعترافات ثم كتابتها على هيئة أول مذكرة معلومات ضدّ الإخوان المسلمين في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وتم القبض على هؤلاء جميعاً، عدا المتهمَين: محمود عزت وخيرت الشاطر».

العملية سلسبيل

يستكمل عبد الستار المليجي، في كتابه «آخر العمليات الفاشلة للتنظيم السرّي»، ذكر سيطرة التنظيم الخاص على جماعة الإخوان وانقلابه على مجريات الأمور داخل الجماعة؛ بسرد تفاصيل العملية سلسبيل: «فور اكتمال طلائع الغزو المعدّ في أوروبا وأمريكا والسعودية والكويت واليمن، تشكّل منهم تنظيم مصغر، تحت لافتة شركة سلسبيل، بمجلس إدارة مكوَّن من أحمد عبد المجيد، بصفته مالك الشركة الأم في لندن، وخيرت الشاطر رئيس مجلس الإدارة، وعضوية حسن مالك، ومحمد إبراهيم، وعدد من الإخوان المراسلين بكلّ محافظة، كما تأسّس فرع لشركة «سلسبيل» بالمنيا، تحت قيادة محمد سعد الكتاتني وكمال الفولي،

ليكون المسؤول عن تسويق أفكار التنظيم السري في الصعيد، وبدأ التنظيم يجمع معلومات تفصيلية حول جميع الإخوان ويسجلها في كروت باسم كل عضو، وجمعت المعلومات في شركة «سلسبيل» دون أي علم من مكتب الإرشاد أو العاملين معه، وبدأت هذه المنظمة الجديدة تصنف الإخوان دينياً، تبعاً لمواصفاتها الخاصة».

عملية سلسبيل كانت سبباً في كشف تنظيم الإخوان بالكامل للأجهزة الأمنية في القاهرة، «ولكن كيف كانت نهاية المتورطين في العملية سلسبيل لقلب نظام الحكم في الإخوان؟ كان جهاز أمن الدولة وراءهم خطوة بخطوة وتركهم يعملون بدأب واجتهاد في جمع المعلومات التي عجز هو عن جمعها عن الإخوان، ولما اكتملت عمليتهم ونضجت الثمرة وحان وقت قطافها، تقدّم ضباط أمن الدولة، بقيادة العقيد محمد قمصان، وقبضوا على المعلومات مرة واحدة في ساعة واحدة».

وعن السيطرة الكاملة للنظام الخاص على مجريات الأمر في الجماعة؛ ذكر مختار نوح في كتابه «موسوعة الحركات المسلحة»: «هذا الصراع ظلّ خفياً، لم يظهر على السطح حتى مات حامد أبو النصر، بعد حوالي عامين من رئاسة إدارة الجماعة، لكن فوجئ الجميع بأنّ المستشار مأمون الهضيبي لم يترك فرصة لأحد أن يفكر أو ينتخب فقام بمبايعة مصطفى مشهور علناً أمام الناس عن المقبرة، وسُميت هذه البيعة «بيعة المقابر»، وتولّى مصطفى مشهور منذ هذه اللحظة أمور الجماعة، وبدأت الأمور تتغير ليتحقق ما أراده محمود عزت وخيرت الشاطر في القضية رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٣، وما كان يعقد سرّاً في الجماعة على هيئة تنظيم خاص أصبح يوجد علناً، بل أصبح هو المسيطر».

كيف سعى الإخوان المسلمون لاختراق منظومة التعليم في السعودية في الستينات والسبعينات؟

في كتابه «سرّ المعبد»، ينقل ثروت الخرباوي، عن القيادي الإخواني أحمد أبو غالي، قوله: «كانت دولة آل سعود شاخصة في ذهن حسن البنا، وكان يعدّها الدولة «البروفة» لدولة الخلافة الإسلامية، التي كان يرى نفسه من خلالها خليفة للمسلمين».

ومنذ اللحظة الأولى لاتصال البنا بالمملكة العربية السعودية، وهو يسعى لتحقيق ذلك الحلم، وبدأ مساعي التنفيذ من خلال زياراته السنوية لإقامة شعائر الحج، التي بدأها بحجته الأولى عام ١٩٣٦، ورغم رفض الملك عبد العزيز طلب البنا بإقامة تجمعات للإخوان بالمملكة إلا أنّه عمل على تنفيذها سراً.

وذكر عبد الله بن بجاد العتيبي، في كتاب «الإخوان المسلمون في الخليج»، اهتمام البنا بإنشاء شعب للجماعة في المملكة، قائلاً: «ولعلّه في هذا العام (١٩٣٦)؛ كان اللقاء الشهير بين حسن البنا والملك عبد العزيز، والذي طلب فيه البنا إنشاء فرع لجماعة الإخوان المسلمين في السعودية، فكان جواب الملك عبد العزيز ذكياً وديبلوماسياً حين رفض الطلب قائلاً للبنا:»كلنا إخوان مسلمون».

التعليم واختراق منظومة الدولة

صباح السادس من نيسان (أبريل) ٢٠١٥؛ ذهب وفد من وزارة التربية والتعليم في القاهرة، إلى واحدة من المدارس التابعة لجماعة الإخوان، لحرق

« يعتبر التعليم والسيطرة عليه جزءاً أصيلاً في فكر جماعات الإسلام السياسي عموماً، وجماعة الإخوان على وجه الخصوص»

الكتب التي أقرّت ثلاث لجان شكلتها وزارة التربية والتعليم على التوالي أنها محرفة، وتنشر الفكر المتطرف، واكتفت اللجان لتأكيد صحة التقرير بذكر أنّ المدرسة يملكها صهر القيادي الإخواني عصام العريان، ويديرها آخر متزوج من قريبة للقيادي حلمي الجزر، دون ذكر أمثلة من هذا التحريف الذي تضمنته الكتب، وأوصت اللجان بإعدام الكتب المحرَّفة، التي قدرت بـ ٤٢ كتاباً، واستبعاد ٤٠ كتاباً، رأت اللجنة أنها أكبر من عقل الطلبة.

حادث حرق الكتب أحدث جدلاً كبيراً في الشارع المصري، وانتبه الجميع لمسألة سيطرة جماعة الإخوان على العشرات من مدارس التعليم الأساسي؛ فبعد قيام ثورة ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣؛ تمّ حصر المدارس الخاصة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين؛ لوضعها تحت التحفظ وإدارة وزارة التربية والتعليم، وأدرجت المدارس في ملف تمّت تسميته بمدارس ٣٠ يونيو، وأكّدت التصريحات أنّ المدارس المتحفظ عليها بلغ عددها ١٠٤ مدرسة.

واختراق التعليم كان الوسيلة الأضمن التي اتبعها تنظيم الإخوان في جميع الدول العربية التي انتشر فيها، ساعياً لفرض سيطرته عليها، وعلى رأس تلك الدول المملكة العربية السعودية.

حسن البنا معلماً بالمملكة

أورد حسن البنا في مذكراته «الدعوة والداعية»، قصة دعوته للتدريس بالمملكة العربية السعودية، قائلاً: «فضيلة الشيخ حافظ وهبة، مستشار جلالة الملك ابن آل سعود حضر إلى القاهرة رجاء انتداب بعض المدرسين من وزارة المعارف إلى الحجاز، ليقوموا بالتدريس في معاهدها الناشئة، واتصل الشيخ

حافظ وهبة بجمعية الشبان المسلمين لتساعده في اختيار المدرسين، فاتصل بي السيد محبّ الدين الخطيب، وحدّثني في هذا الشأن، فوافقت مبدئياً».

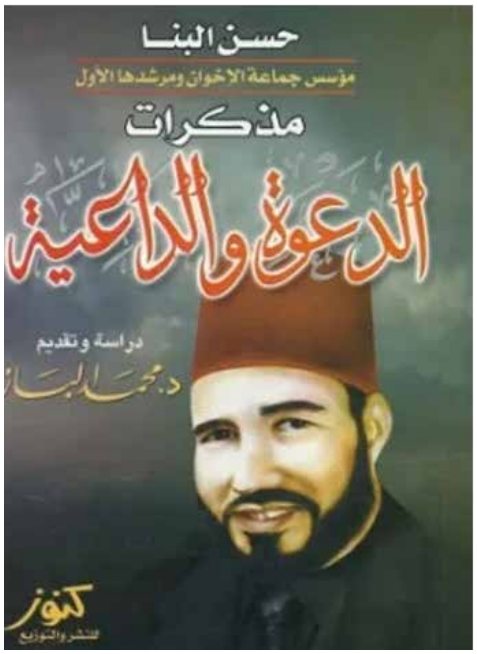

«الدعوة والداعية»

ورغم أنّ المسألة لم تتم بسبب إجراءات بيروقراطية منعت سفر البنا إلا أنّ حلم الجماعة في اختراق منظومة التعليم بالمملكة لم ينقطع، وعاد التفكير فيه من جديد مع خروج مناع القطان من القاهرة متوجهاً إلى السعودية؛ هرباً من تتبع النظام المصري لبقايا جماعة الإخوان بالقاهرة.

كان القطان أحد قيادات التنظيم في المنوفية بمصر، قبل أن يهاجر إلى السعودية، عام ١٩٥٣، ووصف في عدة مراجع بأنه الأب الروحي، وأهم قيادات الإخوان في المملكة، وأنه أول مصري من جماعة الإخوان قام عملياً بتجنيد مواطنين سعوديين في دعوة الإخوان.

غادر مصر، عام ١٩٥٣، إلى المملكة العربية السعودية، للتدريس في مدارسها ومعاهدها، إلى عام ١٩٥٨؛ حيث انتقل للتدريس بكلية الشريعة بالرياض، ثم كلية اللغة العربية، ثم مديراً للدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إضافة إلى عضويته في مجلس الجامعة، ورئاسة اللجنة العلمية لكلية البنات، وكذلك لجنة السياسة التعليمية بالمملكة، وكان يشرف على رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعات محمد بن سعود، وأم القرى، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والتي بلغ عددها ١١٥ رسالة.

وافتتح القطان المعهد الديني في الاحساء، ثم انتقل إلى القصيم ليفتتح أول معهد ديني بها، إلى جانب أنه كان عضواً في اللجنة العليا لسياسة التعليم، والتحق بكلية الشريعة بالرياض كأستاذ، ومن ثم أصبح مدير المعهد العالي

« الخرباوي نقلاً عن قيادي إخواني: كانت دولة آل سعود شاخصة في ذهن البنا، باعتبارها الدولة «البروفة» لدولة الخلافة الإسلامية»

للقضاء، وأسّس الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود وكان رئيساً لها، وأشرف على الكثير من رسائل الدكتوراه، وتتلمذ على يده الكثير من العلماء والقضاة المعاصرين.

اختراق الإخوان للمناهج التعليمية

ويعدّ التعليم والسيطرة عليه جزءاً أصيلاً في فكر جماعات الإسلام السياسي عموماً، وجماعة الإخوان على وجه الخصوص، والتي لم تكتف بمجرد اختراق المؤسسات التعليمية فقط؛ بل تعدى الأمر ذلك، ليصل إلى اختراق المناهج نفسها، سواء بتأسيس الإخوان لمناهجهم الخاصة التي يعملون على تدريسها للأطفال والشباب في تجمّعات الأسر الإخوانية، أو التدخل في وضع مناهج التعليم الرسمية.

ونشر موقع «ميدل إيست» ملخصاً لبحث يوسف الديني «الإخوان وتأسيس السلطة الرمزية ابتلاع الحقل التعليمي في السعودية»؛ إذ «تعتبر التربية والتعليم في فكر الجماعة الأم «الإخوان المسلمون» وبقية تيارات الإسلام السياسي، جزءاً من الشمولية الأيديولوجية في فهمهم ورؤيتهم للإسلام الحركي، الذي يعمل في الواقع بديناميكيات تغييرية، فالمبدأ الأول من الأصول العشرين التي تمثل أساس تلك الرؤية، هو إعادة طرح مفهوم الإسلام بعد سقوط الخلافة كعقيدة حركية سياسية، فهو بحسب البنا: «نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً، فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء».

مواجهة خطر الإخوان

المملكة العربية السعودية أدركت مؤخراً ذلك الخطر، ونشرت جريدة «الشرق الأوسط» تقريراً ذكرت فيه مناقشة ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، خلال لقاء تلفزيوني أجرته معه شبكة «سي بي إس نيوز» الأمريكية، إشكالية غزو فكر جماعة «الإخوان المسلمين» لنظام التعليم في المملكة، ومضي بلاده في اجتثاث كلّ من ينتمي لهذا الفكر أو يتعاطف معه خلال الفترة القصيرة القادمة.

وذكرت الجريدة أنّ هذا التوجه، ورد في كلام وزير التعليم السعودي، الدكتور أحمد العيسى، الذي ذكر أنّ توغل جماعة «الإخوان» في التعليم حقيقة لا تقبل النقاش، إضافة إلى انخراط بعض رموز الجماعة، ممن هربوا من مصر في حقبتي الستينيات والسبعينيات، والتحقوا بقطاع التدريس في التعليمين العام والجامعي السعودي.

وتطرق العيسى، في تصريحه، إلى الجهود المبذولة لمحاربة الفكر المتطرف من خلال إعادة صياغة المناهج الدراسية وتطوير الكتب المدرسية، وضمان خلوّها من منهج «الإخوان»، ومنع الكتب المحسوبة على الجماعة من جميع المدارس والجامعات، وكذلك إبعاد كلّ من يتعاطف مع الجماعة أو فكرها أو رموزها عن أي منصب إشرافي أو من التدريس، هذا إلى جانب التوعية بخطر فكر الجماعة من خلال الأنشطة الفكرية في الجامعات والمدارس.

عبد الرحمن السندي: لغز الرجل الأقوى في تاريخ «الإخوان»

عبد الرحمن السندي في فراج السندي

عبد الرحمن على فراج السندي، الرجل الأكثر جدلاً، ليس في تاريخ جماعات الإسلام السياسي وفقط، ولكن داخل جماعة الإخوان نفسها، التي حاكمته عقب اغتيال رجاله للقاضي الخازندار، ثم انتهى بهم الأمر إلى فصله عام ١٩٥٤، ما تسبب في محاولة السندي الانقلاب على سلطة الإخوان، ومحاصرة المركز العام، والضغط على المرشد حسن الهضيبي حتى يقدم استقالته عن إدارته لجماعة.

تجنيد السندي

ولد السندي في المنيا، عام ١٩١٨، وتوفي عام ١٩٦٢. وبين هذين التاريخين عاش مريضاً بالقلب،، ما عجل بوفاته وهو في العقد الخامس من عمره.

حصل السندي على مؤهل متوسط، بعد أن فشل في أن يستمر بالدراسة بكلية الآداب، والتحق بوظيفة إدارية بوزارة الزراعة، وقادته الصدفة لأن يسكن في نفس المنزل الذي يقيم فيه محمود عبد الحليم، أول رئيس للنظام الخاص للجماعة، أو الجهاز السري، والذي ساهم في تجنيده وضمه لعضوية النظام.

«ولد عبد الرحمن السندي في المنيا عام ١٩١٨، وتوفي عام ١٩٦٢ وبين هذين التاريخين عاش مريضاً بالقلب»

يقول محمود عبد الحليم، في الجزء الأول من كتابه «الإخوان المسلمون أحداث صنعت تاريخاً»، عن سر إعجابه بالسندي: «وقد لاحظت علي عبد الرحمن ... الهدوء والرزانة والجد، كما لاحظت إقباله عليّ إقبالاً يوحي بأنّ الدعوة التي عرضتها عليه تملك شغاف قلبه وتشعر بتشوقه إلى يوم يفتديها فيه بنفسه، وظللت طيلة ذلك العام على اتصال وثيق به، حتى إنه كان لشدة ثقته بي، وفرط حبه لي يعرض علي مشاكله الخاصة، فلما وثقت به تماماً عرّفته بالأستاذ المرشد باعتباره عضواً بالنظام الخاص».

صادف في تلك الفترة التي تعرف فيها عبد الحليم إلى السندي، أنه كان يبحث عن مشرف على النظام الخاص، بعد أن تقدم عبد الحليم لوظيفة حكومية استلزمت تركه القاهرة، ومن أهم الشروط التي اهتم بها عبد الحليم في قائد النظام الجديد أن يكون متفرغاً بالكامل لذلك العمل، وعن سر اختياره للسندي يقول:»وقد فهمت منه في أثناء ما عرضه علي من شؤونه الخاصة أنّ له إيراداً يمكن أن يقوم بشؤونه، فلما كنت بصدد اختيار من يخلفني في الإشراف على «النظام الخاص» تذكرت عبد الرحمن فرجعت إليه لألم بظروفه التي طرأت منذ انتهت دراستي بالكلية وغادرت «بين السرايات» ففهمت منه أنّ كل الذي طرأ عليه هو أنه لم يوفق في امتحان تلك السنة وأنه الآن يعيد السنة الأولى ... فشرحت له ظروفي وأنني مضطر أن أكون خارج القاهرة ، وأنني أبحث عن شخصية تخلفني للإشراف على «النظام الخاص» واشترط أن تكون مستوفية شروطاً معينة، وقلت له: إنّ هذه الشروط تكاد أن تكون مستوفاة فيك عدا «التفرغ « فهو ليس بالأمر الميسور».. فقال لي: إنني أشكر لك حسن ظنك بي.. وأنت تعلم أولاً أنني مريض بالقلب، ومعرض للموت في كل لحظة، وأحب أن تكون ميتتي في سبيل الله.. كما تعلم أنّ لي إيراداً وإن كان محدوداً إلا أنه يعينني على مطالب الحياة الضرورية.. وتعلم كذلك أنني رسبت في السنة الأولى بالكلية وأنني أعيدها.. وقد استقر رأيي

على الانقطاع عن الدراسة وسألتحق بوظيفة في وزارة الزراعة بالثانوية العامة .. وبذلك يتوفر لي عنصر التفرغ الذي تطلبه».

وأشار عبد الحليم في كتابه إلى أنه عرض الأمر على حسن البنا فوافق عليه، وأنه أحضر عبد الرحمن للمرشد وأنه بايعه أمامه على أن يقود هذا النظام، وعلى أن لا يقدم على أية خطوة عملية إلا بعد الرجوع إلى لجنة القيادة ثم إليه شخصياً».

غير أنّ السندي أخلف قسمه، بحسب روايات أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في مذكراتهم، وبدأ ينفذ عمليات اغتيالات وتفجير لا دراية للبنا بها، كان من أشهرها اغتيال القاضي الخازندار، تلك الحادثة التي تسببت في إجراء محاكمة للسندي داخل الجماعة، بعد مواجهته بالإمام البنا، الذي أكد أنه لم يصدر أمراً صريحاً باغتيال القاضي، فقد قال، في لحظة غضب من الأحكام المشددة التي يصدرها القاضي ضد شباب الجماعة، «لو ربنا يخلصنا منه»، كانت مجرد أمنية في لحظة غضب بالنسبة للبنا، غير أنها كانت أمراً مباشراً للسندي، أو هكذا اعتبرها!.

تأسيس النظام الخاص وقسم الوحدات

لم يكن السندي مسؤولاً عن تنظيم عادي داخل التيار، بل كان التنظيم الأقوى، الجناح المسلح للجماعة، الذي شغل تفكير البنا لأعوام قبل تنفيذه على أرض الواقع، بعد أن تيقن أنه لابد من قوة تحمي عمل الجماعة وتحركاتها في المقام الأول، ثم استخدامها للمقاومة ضد المحتل الإنجليزي في المقام الثاني.

في البداية أسس البنا «عشيرة الجوالة»، ثم كان النظام الذي استمر حتى الآن وهو «نظام الأسَر» الذى أسس له عام ١٩٤٣، هذه التقسيمات كانت لبنات في سبيل تأسيس «النظام الخاص» وقصد به وضع بذرة جيش إسلامي، وهو الموكل إليه القيام بالعمليات المسلحة إن لزم الآمر، في سبيل حماية الجماعة والدفاع عنها وعن أفكارها، ورأس النظام في البداية محمود عبد الحليم، ثم ما لبثت أن انتقلت القيادة إلى عبد الرحمن السندي. وأصبح فيما بعد النظام

«لم يكن السندي مسؤولاً عن تنظيم عادي داخل التيار، بل كان التنظيم الأقوى، الجناح المسلح للجماعة»

الخاص بقيادة السندي هو المسمار الذي دق في نعش الجماعة؛ بسبب أخطائه المتوالية، في استخدام العنف المفرط، دون الرجوع للبنا، المسألة التي عجلت بحل الجماعة، ودخولها في مشاكل كثيرة في حياة البنا، وحتى بعد وفاته.

أول عمليات النظام الخاص

بدأ النظام الخاص أول عملياته باستهداف جنود الجيش البريطاني من أجل بث الفزع والرعب في قلوب المحتلين الإنجليز. يقول محمود عبد الحليم:» كنا في ذلك الوقت في أوائل أعوام الحرب العالمية الثانية، وكانت القاهرة تعج بجحافل الجنود الإنجليز، وكنت لا تكاد تمشي في شارع من شوارع القاهرة لاسيما الشوارع الرئيسية خصوصاً بالليل إلا ويحتك بك جماعات من هؤلاء الجنود في حالة سكر وعربدة، يهاجمون الرجال والنساء، ويعبثون بكل ما تصل إليه أيديهم ، في الوقت الذي تلازمهم فيه أسلحتهم كأنهم في ميدان القتال». ويتابع «جأر الأهالي بالشكوى من عبث هؤلاء الجنود، ومن كثرة ما جنوه من قتل أبرياء وهتك أعراض وتحطيم محلات، ولكن الحكومات التي تحكم البلاد لم تكن تجرؤ حتى على توصيل هذه الشكاوى إلى مسامع السادة الإنجليز».

ورأى إخوان النظام الخاص أن يعملوا عملاً «يبث الخوف في قلوب هؤلاء الجنود العابثين، لعل هذا الخوف يردعهم عن عبثهم حين يشعرون أنّ الطريق أمامهم ليس سهلاً كما اعتادوا، وأنّ هناك من يقف لهم بالمرصاد، وأن حياتهم ستكون ثمناً لهذا العبث».

وقرر «النظام الخاص « «لكي يكون للعمل بالغ الأثر أن يختاروا توقيتاً معيناً ومكاناً معيناً ومناسبة معينة، فاختاروا ليلة عيد الميلاد، واختاروا النادي

الخلافات التي بدأت بين السندي والبنا توقفت بوفاة الأخير

البريطاني حيث يكون مكتظاً بالجنود الإنجليز وضباطهم وألقوا عليهم قنبلة لم تقتل أحداً، ولكنها بعثت الرعب في نفوسهم، وحققت الغرض منها تماماً فبدأوا يفهمون أنهم يعبثون وسط قوم يستطيعون أن يحفظوا كرامة أنفسهم بأنفسهم، وأن يلقنوا من يعتدي عليهم دروساً قاسية، وقد قبض في هذا الحادث على بعض الإخوان، أذكر منهم الأخ نفيس حمدي الذي كان إذ ذاك طالباً والأخ حسين عبد السميع».

ثم كانت قضية السيارة الجيب، حين وقعت بالصدفة في يد الداخلية وهي تحمل أوراقاً وسلاحاً خاصاً بالنظام الخاص وأعضائه وهيكله، وكان ذلك هو أول دليل واضح ضد جماعة الإخوان على بدء انتهاجهم العنف.

وفي ضربة قاصمة للجماعة، أصدر النقراشي باشا قراراً بحلها، ومصادرة أموالها، وعلى إثر ذلك قامت الجماعة بقتل النقراشي، في أول خطوة تتحدى فيها الدولة صراحة، فقامت الداخلية باعتقال كل أعضاء جماعة الاخوان وترك البنا وحده، في بادرة أوحت بقرب اغتياله، المسألة التي أدركها البنا، وبالفعل اغتيل في العام ١٩٤٩ أمام مقر الشبان المسلمين في شارع الملكة نازلي سابقاً شارع رمسيس حالياً أمام نقابة المحامين.

الصدام مع الهضيبي

الخلافات التي بدأت بين السندي والبنا توقفت بوفاة الأخير، لكنها عادت من جديد بقوة أكبر مع تولي حسن الهضيبي مسؤولية مرشد جماعة الإخوان المسلمين؛ بعد محاولات الهضيبي لتجميد النظام الخاص، المسؤولية التي اعتبرها السندي تولي عن الجهاد فى سبيل الله، فعمد إلى محاولة الانقلاب على مكتب الإرشاد والسيطرة عليه.

انقلب النظام الخاص بقيادة السندي، وبدعم من السيد سابق ومحمد الغزالي وآخرين، قاموا بمحاولة السيطرة على المركز العام لجماعة الاخوان المسلمين في العام ١٩٥٣، وكانت حجة السندي وقتها أنّ حسن الهضيبي مرشد الاخوان تخلى عن الجهاد، وأنه يسعى لوأد النظام الخاص، المحاولة التي باءت بالفشل.

وقبل تلك المحاولة، علم السندي أنّ المرشد حسن الهضيبي ينوي تعيين زميله في الجهاز السري السيد فايز بدلاً عنه، لخلافته في قيادة النظام الخاص، ثم حدث أن أرسل أحدهم علبة حلوى إلى منزل سيد فايز بعد أن وضع قنبلة داخلها، وعندما فتحها فايز انفجرت فيه ليسقط مضرجاً بدمائه.

كتابات الإخوان تنفي أن يكون السندي هو من اغتال فايز، غير أنّ صلاح شادي مسؤول قسم الوحدات بجماعة الإخوان أشار فى كتابه «حصاد العمر»، إلى احتمالية اغتيال فايز بأيدي السندي ورجاله، المسألة التي ترتب عليها فصل السندي عن الجماعة نهائياً.

وانتهت حياة الرجل الأكثر خطورة في جماعة الإخوان المسلمين بعد رحلة صاخبة داخل النظام الخاص جليساً على فراشه، ليموت بمرض في القلب عام ١٩٦٢، رغم قضائه أعواماً مديدة بين صفوف مقاتلي النظام الخاص، ينتظر الموت في سبيل الله، كما كان يتمنى.

هل سرق حسن البنا النار من صديقه السكري؟

أصاب جماعة الإخوان المسلمين العديد من حوادث الانشقاق، منذ الأعوام الأولى لتأسيسها، أواخر عشرينيات القرن الماضي، وحتى اللحظة الحالية، ومن أبرز تلك الحوادث، انشقاق وكيل جماعة الإخوان المسلمين، أحمد السكري؛ لما أثاره من جدل، وتبادل الاتهامات، وتعارض الآراء، بين مؤيد للسكري، ومعارض له، داعم لموقف الإخوان، وبين تلك الآراء المختلفة أصبح من الصعب الوصول إلى حقيقة مؤكدة.

ولد السكري في المحمودية، وهو أكبر سناً من البنا، وعندما تعرف عليه من خلال عضويتهما في جمعية الإخوان الحصافية. أسسا سوياً جمعية الحصافة الخيرية، حيث كان السكري رئيسها، وحسن البنّا سكرتيراً لها، وكان هدفها، بحسب موقع ويكيبيديا الإخوان، «محاربة المنكرات والتصدي للتبشير».

بعد أن أنشأ البنا جماعة الإخوان

وبعد أن أنشأ البنا جماعة الإخوان المسلمين بالإسماعيلية عام ١٩٢٨ قام بإنشاء شعبة للإخوان بالمحمودية، وصار السكري نائباً لها عام ١٩٢٩.

وتذكر كتابات الإخوان أنّ السكري اختير بعد ذلك عضواً منتدباً في مكتب الإرشاد، وبعد أن انتقل السكري للقاهرة تم اختياره وكيلاً للبنا عام ١٩٣٩.

وأرجع الإخوان سبب انشقاق السكري إلى صفاته الشخصية التي ألصقوها به، منها حب الظهور والزعامة، واستغلال الدعوة في أغراض شخصية، ومساعي السكري لإدماج جماعة الإخوان بحزب الوفد؛ لكي يتسنّى للإخوان المشاركة في

«ذكر السكري أسباب استقالته من الجماعة: ومنها هذا الفساد الخلقي الذي سارت به الركبان ، وتستّر عليه الأستاذ البنا»

الانتخابات والحكم بشكل كبير، وهي مسألة رفضتها جماعة الإخوان.

غير أنّ النظر للقضية من زاوية أخرى، يغير دفة الحديث، خاصة عندما نتبنى كلام السكري، الذي يشير إلى أنه مؤسس الجماعة وليس البنّا، وأنّ البنّا استحوذ عليها ونحّاه جانباً لينفرد بإدارتها!

ماذا قال مختار نوح لـ«حفريات»؟

القيادي السابق بجماعة الإخوان المسلمين والمحامي مختار نوح، والذي تجمعه أيضاً صلة قرابة ونسب بالأستاذ أحمد السكري، قال في تصريح لـ«حفريات» إنّ السكري هو المؤسس الفعلي لجماعة الإخوان المسلمين، لافتاً إلى اعتماد البنا عليه بشكل كبير في المسائل المادية والإنفاق على الجماعة، لما كان للسكري من أملاك وأراضٍ، وانتمائه لأسرة غنية، مشيراً إلى انتمائهما للطريقة الحصافية والتي كانت منتشرة بشدة في المحمودية.

وأضاف نوح أنّ السكري هو من «أنفق على الدعوة من الألف إلى الياء»، بحسب تعبيره، وأنّ البنا بعد انتشار الدعوى وجد أنه لم يعد بحاجة إلى السكري، منوهاً إلى أنّ أدبيات جماعة الإخوان ألغت تماماً أي ذكر للسكري ودوره داخل الجماعة، وأنّ ذكره لم يرد إلا في مذكرات الدعوة والداعية للبنا، موضحاً: «الحقيقة أننا خدعنا؛ لأنّ كتب الإخوان تجاهلت السكري، واعتبرته رجلاً مارقاً».

وربما لم يرد ذكر السكري وقصة خلافه مع الجماعة تفصيلاً إلا في كتاب «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ»، لمؤرخ جماعة الإخوان محمود عبد الحليم. وعن صفاته كتب عبد الحليم: «والأستاذ أحمد السكري كفاءة لا شك

مختار نوح: السكري هو من أنفق على الدعوة من الألف إلى الياء

فيها، ورجل نشأ في أحضان التصوف، وتربى في البيئة التي تربى فيها الأستاذ المرشد في المحمودية، على يد الأستاذ الشيخ محمد زهران، وترافق والأستاذ المرشد في كل عمل ديني، واجتماعي، قاما به في المحمودية».

السكري «خطيب ذو حنجرة ذهبية»

ويقول عبدالحليم في موضع آخر: «والأستاذ أحمد ذو مواهب يغبط عليها، فهو خطيب ذو حنجرة ذهبية، يخرج الكلام منها كأنها موسيقى، وذو قوام فارع، وسمت جميل، وهندام جذاب، إذا رأيت سمته واستمعت إلى حديثه أحسست أنك أمام رجل من أبناء الطبقة الأرستقراطية في ذلك العهد، ومع أنّ دراسته الرسمية لم تتعد الثانوية فإنّ ثقافته واسعة، وعقليته ناضجة، وأفقه فسيح، ولسانه قويم، وغيرته على الإسلام نابعة من قلب عامر».

وقد حاول بعض مؤرخي الإخوان الفصل بين جمعية الحصافة الخيرية التي كان رئيساً لها السكري، وجماعة الإخوان، التي عمل بها وكيلاً للجماعة، على اعتبار أنهما جماعتان وليستا جماعة واحدة، بالتالي فالسكري ليس هو المؤسس، كما ذكر في مقالاته التي نشرها بجريدة صوت الأمة بعد استقالته من الإخوان عام ١٩٤٧. وزيادة على ذلك، ذكر محمود عبدالحليم فى كتابه: «ولما كان الأستاذ أحمد يكبر

«رحل أحمد السكري تاركاً خلفه العديد من الأسئلة التي لا إجابة لها حول من هو المؤسس الحقيقي للجماعة»

حسن البنا سناً، وكان حسن البنا لا يزال طالباً صغيراً في الوقت الذي كان يعمل فيه الأستاذ أحمد بالتجارة فكان طبيعياً أن يكون الأستاذ أحمد في التكوينات الإدارية لهذه الأعمال الدينية والاجتماعية رئيساً، في حين كان الطالب الصغير سكرتيراً».

وعن تصدر السكري للمشهد في جماعة الإخوان باعتباره وكيلاً لها وتقديم البنا للسكري عليه في مقابلة الرؤساء وكبار السياسين، أوضح عبد الحليم ذلك في كتابه: «المرشد كان يقدمه في المواطن التي يعلم أنه يتطلع إلى التقدم فيها. كان يختاره سفيراً له في مقابلة العظماء من المسؤولين من رجال الدولة ورؤساء الدول العربية ورجال القصر وساسة البلاد..»، مستدركاً: «ولكنه كان كثيراً ما يحذره من الانزلاق في هاوية الافتتان بمظاهر حياتهم وما يتقلبون فيه من بذخ ورفاهية، ويذكره بأننا لسنا إلا دعاة إلى الله وحملة لشعلة الإيمان به والرجوع إليه والعمل بدينه».

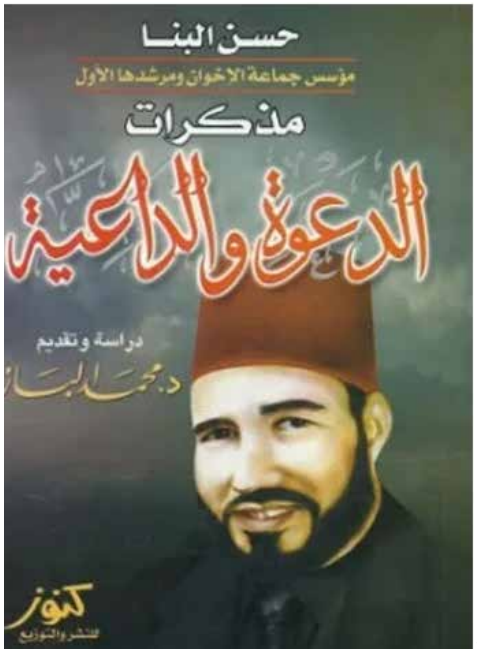

غلاف كتاب «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ» لمحمود عبدالحليم

لماذا تجاهلت كتب الإخوان السكري؟

وعلى الرغم من تجاهل كتب الإخوان لأي ذكر بخصوص السكري وقصته مع الجماعة، فقد أفردت جريدة صوت الأمة المحسوبة على حزب الوفد المساحة في جريدتها حتى يكتب السكري، وبالفعل كتب السكري ٢٤ مقالاً سرد فيها قصة تأسيس الجماعة ونشأتها وأسباب خلافه وخروجه، تحت عنوان «كيف انزلق الشيخ البنا بدعوة الإخوان؟».

حاول بعض مؤرخي الإخوان الفصل بين جمعية الحصافة التي كان يرأسها السكري وجماعة الإخوان

واللافت للانتباه في تلك المقالات، أنه ذكر أنّ السبب الأول لخروجه هو صمت البنا على فضيحة أخلاقية اتهم فيها صهره عبدالحكيم عابدين، بعد أن اتهمه بعض شباب الإخوان أنه كان يتعرض لزوجاتهم، وكتب السكري في أولى مقالاته بصوت الأمة، عن أسباب استقالته من الجماعة: «والتي منها هذا الفساد الخلقي الذي سارت به الركبان ، وتستّر عليه الأستاذ البنا، وسكت عنه ورضي به بعد أن قامت الأدلة عليه واعترف هو به اعترافاً تاماً».

«المخازي الأليمة والتصرفات الشائنة»

وكان السكري حاداً جداً في هجومه على البنا وجماعة الإخوان، مما أوحى بعظيم الأزمة وحدة الشقاق بينهما، فقد ذكر في مقدمة نفس المقال:» ولقد أدمى قلب كل مسلم ما اضطررت لنشره من المخازي الأليمة والتصرفات الشائنة، التي لم يكن ليخطر على بال إنسان أن يمثل دورها رجل نصّب نفسه للدعوة الإسلامية الكريمة»، مضيفاً:»ولقد ذكرت في بياناتي السابقة أني ما اضطررت لخوض هذه المعركة إلا بدافعين خطيرين؛ الأول: أنّ الرجل الذي تعاون معي وتعاونت معه في نشر هذه المبادئ الكريمة والنضال عنها حتى الموت، هو الذي

تنكر لها، وغره متاع الحياة الدنيا وزخرفها، وانزلق في السياسة وانخدع بزيف أهلها، ثم تنكر لي لا لشيء إلا إلحاحي عليه بالنصح، ومحاولتي تقويم ما اعوجّ وإصلاح ما فسد.... والثاني: إنّ هذه الدعوة ومن يعمل تحت لوائها أمانة في أعناقنا سنسأل عنها يوم يقوم الناس لرب العالمين، فأصبح لزاماً عليّ أنّ أوضح للجميع حقيقة ما يجري فيها الآن».

توفي السكري في آذار (مارس) ١٩٩١، بعد أن حاول تأسيس جماعة أخرى على نفس نهج الإخوان الذي آمن به، لكنها لم تستمر طويلاً، ورحل تاركاً خلفه العديد من الأسئلة التي لا إجابة لها، بين، من هو المؤسس الحقيقي للجماعة، وهل سرق البنا جهد صديقه السكري، وما حقيقة اتهامه للبنا في مقالاته المنشورة بصوت الأمة، بأنه حاد عن الطريق، وأنه أصبح لعبة في أيدي الساسة والإنجليز، بأتمر بأمرهم، ويعمل على مطالبهم، وهي أسئلة مهمة؛ لأن الطرح المنشور في المقالات جاء من الصديق التاريخي للبنا، وشريكه في خطواته الأولى، والرجل الثاني في التنظيم لأعوام!

الإخوان والجيش: أكذوبة دعم الجماعة لثورة يوليو

تشير أدبيات الإخوان، بشكل كبير، إلى دعم الجماعة المباشر لثورة الجيش المصري، عام ١٩٥٢، في القاهرة، وكيف أنّهم كانوا يمثلون الظهير الشعبي للثورة، وأنّ شبابهم حملوا السلاح في مدخل القاهرة لمواجهة أيّة تحركات محتملة للجنود الإنجليز المتمركزين في القناة.

تلك الرؤية انتقلت من أدبيات الإخوان ليتبناها غير المنتمين للجماعة، فقدّمها وحيد حامد في الجزء الثاني من مسلسل «الجماعة»، وكيف أنّ الضباط الأحرار كانوا على اتصال بمرشد الإخوان وأيضاً سيد قطب، المسألة التي اضطر المخرج الراحل، يوسف شاهين، إلى نفيها في فيلم «إسكندرية ليه»، في أحد مشاهد الفيلم، والذي يتناول اتصال الضباط الأحرار بمرشد الجماعة لدعم الثورة، فلم يؤكد أو ينفي الدعم، فقط قال: «لو نجحت تحركات الضباط فسوف ندعمها، ولو فشلت فنحن لا نعرف عنكم شيئاً».

غير أنّ تلك الرؤى التي روّج لها مؤرّخو الإخوان وتبناها العديد من خارج الجماعة، فنّدها المؤرخ ووزير الثقافة المصري السابق، حلمي النمنم، في كتابه الصادر حديثاً عن مؤسسة «دار الهلال» في القاهرة، بعنوان «الإخوان والجيش»، نافياً تلك المزاعم جملةً وتفصيلاً.

الإخوان وليلة ٢٣ يوليو

الكتاب جاء في ١١ فصلاً، تناولت بالترتيب التاريخي جميع مزاعم الإخوان عن علاقتهم بالجيش المصري، ودعمهم للثورة التي اختطفها الضباط الأحرار، بحسب زعمهم، وأكبر تلك المزاعم؛ تمركز شباب الإخوان على مدخل القاهرة تحسباً

المؤرخ ووزير الثقافة المصري السابق حلمي النمنم

لتحركات القوات الإنجليزية الموجودة في القناة؛ من أجل حماية الملك، ووأد الثورة في مهدها، غير أنّ النمنم، مستنداً إلى المراجع والوثائق التاريخية، نفى تلك المزاعم، مستنداً إلى أنّ الإشارة الوحيدة لفكرة الاستعانة بالإخوان كانت في مذكرات أحد الضباط الأحرار، عن احتمالية البحث عن دعم الجماعات المنخرطة في العمل السياسي في مصر، حال تحرك القوات الإنجليزية المتمركزة في القناة، غير أنّ ذلك لم يحدث؛ لأنّ قوات الإنجليز لم تتحرك من الأساس، والمسألة لم تتجاوز كونها فكرة معروضة حيال تحرك الإنجليز.

أشار النمنم أيضاً، في كتابه، إلى أنّ تحركات الضباط الأحرار في بدايتها عدّها الملك مجرد حركة غاضبة داخل الجيش المصري، حتى إنّ الملك فاروق لم يترك حفلاً تواجد فيه في الإسكندرية، عند علمه بخبر تحرك الضباط الأحرار، واكتفى بتكليف وزير الداخلية بأن يخاطب محمد نجيب، مطالباً إياه بإيقاف شغب الضباط، وكان الضباط الأحرار يملكون من الذكاء ما دفعهم لعدم إحداث أيّة بلبلة تشير إلى نيتهم التحرك، واكتفوا باحتلال قيادة الجيش في كوبري القبة، ولم يقربوا من الملك، ومقرّ الإذاعة، والصحافة، والوزارات الحكومية، كما يحدث عادة

«كتاب حلمي النمنم جاء في ١١ فصلاً، تناولت بالترتيب التاريخي جميع مزاعم الإخوان عن علاقتهم بالجيش المصري»

في الانقلابات العسكرية، إلى جانب أنّهم أبلغوا السفارة الأمريكية، التي أبلغت بدورها السفارة البريطانية؛ بأنّ حركتهم لا تستهدف الإضرار بالأجانب الموجودين في القاهرة، وأنّ المسألة مجرّد أمر داخلي بين الضباط والملك.

حديث النمنم يشير بشكل واضح إلى أنّ تحرّك الإنجليز كان أمراً مستبعداً، وإن وضعوه في الاعتبار، بالتالي لم يكن هناك أيّ دور يذكر لجماعة الإخوان في حماية حدود القاهرة، وأنّ المسألة مجرد دعاية زائفة روّجت لها الجماعة بعد محاولتها اغتيال الزعيم جمال عبد الناصر، في حادثة المنشية، عام ١٩٥٤.

تناول النمنم أكذوبة أخرى عن إبلاغ الضباط الأحرار مرشد الجماعة، حسن الهضيبي، بموعد قيام الثورة، واستشارته في المسألة، وأنّ حركة الضباط الأحرار أفسدت ثورة شعبية محتملة كانت ستحدث في مصر؛ نتيجة الغليان الذي يمرّ به الشارع، غير أنّ النمنم ذكر في كتابه أنّ ذلك يندرج في إطار أكاذيب كثيرة روّجتها الجماعة، مشيراً إلى تعاونهم الصريح منذ تأسيسهم الأول مع الاستخبارات الإنجليزية ثم الألمانية، ودعمهم الدائم للملك ضدّ سطوة حزب الوفد، وأنّ المشهد العام كان قد تمّ تفريغه من الأسماء المهمّة، التي من الممكن أن تقود ثورة في الشارع المصري، فلم تكن هناك قيادات مهمة، كما حدث أيام أحمد عرابي أو سعد زغلول، إلى جانب أنّ الشارع المصري لم يتحرك عقب هزيمة ١٩٤٨، ولم يتحرك عقب حريق القاهرة، علماً بأنّ الظروف كانت مواتية، وهو ما يشير إلى أكذوبة إفساد حركة الضباط لثورة شعبية، أيضاً أكذوبة معرفة مرشد الإخوان بأنّ هناك ثورة، علماً بأنّ علاقة الإخوان بالملك كانت قد تحسّنت قليلاً بعد فورة الغضب التي أعقبت اغتيال البنا، إلى جانب أنّ أنور السادات، وهو أحد الضباط الأحرار، لم يكن يعلم بموعد تحرّك الضباط الأحرار إلا في اللحظات الأخيرة.

«وجود جيوش وطنية مسألة تعيق حركة الإخوان ومحاولاتها المستميتة للسيطرة على أنظمة الحكم في المنطقة العربية»

سيد قطب.. من صنع الأسطورة

فنّد النمنم أيضاً، في كتابه، مسألة علاقة الضباط الأحرار والجيش المصري بسيد قطب، تلك العلاقة التي صوّرها وحيد حامد في مسلسل الجماعة، على أنّها علاقة قوية يستشير فيها الضباط قطب ويأخذون برأيه في تحركهم، وكيف أنّ ذلك يؤكد علاقة الإخوان بالثورة، ويلفت النمنم في كتابه إلى أنّ قطب لم ينضمّ إلى الإخوان، إلا في عام ١٩٥٣؛ أي بعد قيام ثورة الضباط الأحرار، إلى جانب أنّه كان من الصعوبة تجميع الضباط في مكان واحد بسيد قطب، وهي مسألة سيتمّ رصدها بالتأكيد من البوليس السياسي المصري، هذا إن حدثت من الأساس، لصعوبة تواجد الضباط مجتمعين في اليوم نفسه والمكان نفسه، خصوصاً مع ارتباط كلّ واحد منهم بسلاح مختلف داخل الجيش تختلف مواعيده وأماكن تمركزه.

وينسب النمنم مسألة الترويج لدور قطب في ثورة يوليو إلى مقال كتبه الراحل، سليمان الفياض، في مجلة «الهلال»، أبرز فيه دور قطب كناقد، ثم أقامت جماعة الإخوان على ذلك المقال جبلاً من الأكاذيب التاريخية، حول علاقتهم بالجيش المصري ودعمهم لتحركاته ضدّ الملك، وأنّ الثورة ثورتهم لكنّ الجيش المصري اختطفها.

وعن الكره الشديد الذي يظهره الإخوان للجيش المصري؛ أعاد النمنم تلك المسألة إلى الدور الوطني الذي تلعبه الجيوش العربية في أوطانها، دفاعاً عن الأرض والوطن، وهي المسألة التي تجهلها جماعة الإخوان، التي لا تحترم مفاهيم مثل الأرض والوطن، وتقدّس فقط مفهوم السمع والطاعة للمرشد العام، وأنّ وجود جيوش وطنية مسألة تعيق حركة الإخوان ومحاولاتهم المستميتة للسيطرة على أنظمة الحكم في المنطقة العربية.

١٠ منشقين عن الإخوان يكشفون أسرار المعبد

بدأ الانشقاق عن جماعة الإخوان المسلمين مع النشأة الأولى للتنظيم، وكان الانشقاق الأول للشيخ أحمد السكري، الرجل الثاني الذي شارك حسن البنا تأسيس الجماعة، وتبعته انشقاقات عدة لم تتوقف طوال تاريخ الجماعة.

تلك الانشقاقات تميزت بأنه كان يصحبها صمت في الغالب من العضو المنشق، بالكاد نعرف، لماذا خرج. ربما كتب بضع مقالات في الصحف، لكن لا يحاول العضو الذي خرج من الجماعة تسطير تجربته في كتاب. تجارب قليلة جداً كتبت ربما في حالتين أو ثلاثة. لكن ما حدث إثر ثورات «الربيع العربي» ميز موسم الخروج عن الإخوان؛ فكل من خرج تقريباً سطر تجربته. وبدأ القارئ في معرفة أسرار كان يجهلها كأنها أسرار المعبد، ومن تلك الحالة اشتق القيادى الإخواني السابق ثروت الخرباوي مسمى كتابه الأشهر «سر المعبد».

«بدأت إرهاصات كتب الخارجين عن الجماعة قبل ٢٠١١ وكانت مع كتاب «من داخل الإخوان أتكلم» لأسامة درة»

«حفريات» تستعرض أبرز ١٠ انشقاقات عن تنظيم الإخوان لجأ أصحابها لسرد تجربتهم كشفاً لأسرار الجماعة:

(١) أسامة درة

بدأت إرهاصات كتب الخارجين عن الجماعة في ٢٠١١ بعام. البداية كانت مع كتاب «من داخل الإخوان أتكلم» لـ «أسامة درة» طبعة دار المصري. وقتها حقق الكتاب مبيعات جيدة وصدرت منه طبعتان. وفي العام ٢٠١١ صدر كتابه الثاني بعنوان «من الإخوان إلى ميدان التحرير»، وكان قد كتبه بعد أن ترك الجماعة. ويعود سر انتشار الكتاب إلى مخاطبة درة للشريحة الأكبر والمهمة، وهي الشباب، الذي لم يكن يعلم أنه على مقربة من ثورة انتظرته ٣٠ عاماً، إلى جانب أن درة سطر كتابه وهو داخل الجماعة وتلك مسألة لم تحدث أن ينتقد أحدهم التنظيم من الداخل.

(٢) عبد الستار المليجي

وضع الدكتور عبد الستار المليجي أحد قيادات الجماعة وعضو التنظيم الخاص، العام ٢٠١٠، اللمسات الأخيرة على كتابه «تجربتي مع الإخوان، من الدعوة إلى التنظيم السري»، والذي صدر على نفقته الخاصة، ومع تزايد الاهتمام على كتب الإخوان بعد العام ٢٠١١ صدرت طبعة أخرى من الكتاب.

تعود أهمية الكتاب إلى أن عبد الستار المليجي أحد رواد جيل الوسط في الإخوان؛ حيث انضم للجماعة العام ١٩٧٥، وهو في العشرينيات، ورأى كذباً مفرطاً داخل تلك الجماعات على مدار أعوام، حاول مراراً أن يتجنبه من أجل وحدة الدعوة، لكن القدرة على التحمل قد نفدت، فسطر تجربته بين دفتي كتاب.

نشر المليجي كتاباً آخر عن دار ميريت بعنوان «اختطاف ثورة .. آخر العمليات الفاشلة للتنظيم السري» والذي يحكي فيه عن محاولة النظام الخاص المسيطر على الإخوان سرقة مكتسبات أحداث يناير وفشله في ذلك.

(٣) ثروت الخرباوي

العام ٢٠١٠، وعن مطبوعات دار الهلال، صدر كتاب «قلب الإخوان – محاكم تفتيش الجماعة»، للكاتب والإخواني السابق ثروت الخرباوي، الذي بدأ حياته السياسية عضواً في حزب الوفد، ولمع نجمه في منتصف التسعينيات باعتباره أحد المحامين الذين تصدروا للدفاع عن معتقلي الجماعة، وساعده في مهمته تلك صداقته للقيادي الإخواني مختار نوح، ورغم أنه ظل على عهده مع الجماعة ٨ أعوام تقريباً إلا أنها أعوام تميزت بالشد والجذب والتطاحن؛ ذلك لأنه كان كثير النقاش والاستفسار، وهي مسألة منبوذة داخل الجماعات الدينية عامة.

العام ٢٠٠٢ ترك الخرباوي جماعة الإخوان، وفي العام ٢٠١٠ كان كتابه «قلب الإخوان». ويرد الخرباوي سبب تأخره سبعة أعوام لكتابة تجربته إلى أنه مر بفترة تذبذب على المستوى النفسي؛ بسبب تلك الهزة التي تتركها الجماعة في الخارجين عنها، والتي تجعل رؤيتهم للمحيط الخارجي غير واضحة، فلما استقرت رؤيته لمجريات الأمور كانت تجربته.

«يعزو الخرباوي سبب تأخره سبعة أعوام لكتابة تجربته لمروره بفترة تذبذب على المستوى النفسي بعد تركه الإخوان»

كتب الخرباوي العام ٢٠١٢ كتابه الثاني «سر المعبد»، وهو الكتاب الذي اعتبره البعض الجزء الثاني من كتابه «قلب الإخوان»، واعتبره آخرون نسخة منقحة من كتابه الأول. صدر «سر المعبد» عن دار نهضة مصر، وحقق في أقل من شهرين ٢٥ طبعة. والكتاب يحوي أسراراً تطرح لأول مرة، عن سيطرة فكر التكفير والهجرة على جماعة الإخوان.

(٤) محمد حبيب

محمد السيد حبيب، النائب الأول للمرشد العام الإخوان المسلمين، وهو أستاذ جامعي في كلية العلوم قسم الجيولوجيا بجامعة أسيوط. انفصل عن الجماعة عقب ثورة ٢٥ يناير ليشكل حزب النهضة.

قدم حبيب تجربته الشخصية مع الإخوان في مذكراته بعنوان، «ذكريات د. محمد حبيب: عن الحياة والدعوة والسياسة والفكر»، في تلك الذكريات يسترجع حبيب شريط حياته على مدار ما يقرب من سبعين عاماً، بداية من سنوات الطفولة في مدينة دمياط، حيث ولد وعاش مع أسرته التي تتكون من والده ووالدته، إضافة إلى ثلاث شقيقات وأخ وحيد.

يتذكر حبيب بداية انخراطه في العمل العام بعد تعيينه في هيئة التدريس بكلية العلوم، ومشاركته في الدعوة الإسلامية، وانضمامه إلى جماعة الإخوان المسلمين، وتأسيسه الجمعية الإسلامية للدعوة وتنمية المجتمع بأسيوط، ورئاسته لنادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط، ثم يتطرق إلى تجربته كنائب في مجلس الشعب العام ١٩٨٧، مختتماً ذكرياته بالعلاقة بين الإخوان والسلطة في مصر، وما تخللها من شد وجذب واعتقالات ومحاكمات عسكرية وأحكام بالسجن، ومسيرته الشخصية في العمل الدعوي حتى شغل منصب النائب الأول للمرشد العام للإخوان المسلمين.

(٥) مختار نوح

القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين، وعضو سابق بمجلس الشعب المصري/ مختار نوح، قضى ٣ أعوام في السجن في القضية التي أطلق عليها قضية اختراق النقابات المهنية، وأطلق سراحه في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) العام ٢٠٠٢.

قدم نوح للمكتبة العربية موسوعة عن الحركات الإسلامية المعاصرة في غاية الأهمية، صدر منها مجلدان حتى الآن، جاءت تحت عنوان، «موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة.. خمسون عاماً من الدم» وهي موسوعة من عشرة أجزاء توثق تاريخ العنف لدى تلك الجماعات، وصدر الجزء الأول منها عن دار سما للنشر. وصدر الجزء الثاني منها عن دار مدبولي الصغير.

الموسوعة ترصد بالوثائق رحلة جماعات التكفير والتي استطاع نوح الوصول إليها باعتباره محامياً وقيادياً سابقاً في تنظيم الإخوان.

(٦) أحمد بان

العام ٢٠١٢ قدم عضو جماعة الإخوان السابق «أحمد بان» كتاب «الإخوان المسلمون ومحنة الوطن والدين»، عن مركز النيل للدراسات الإستراتيجية. ويتناول الباحث تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في ١٢ فصلاً، تحدث خلالها عن الإصلاحيين وتاريخ المقاومة داخل الجماعة. والكتاب صدر عن المركز البحثي نفسه الذي كان يديره «بان»، الذي تميز بموضوعيته في النقد، وأنه صاحب دراسة أكاديمية عن الإخوان لم يعتمد في أثنائها على سرد السيرة الشخصية.

(٧) أحمد العجوز

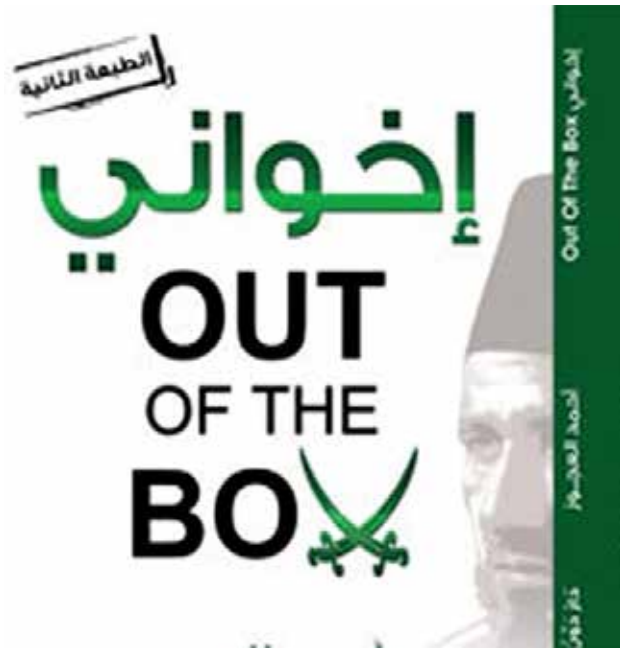

لم يبتعد أحمد العجوز في كتابه «إخواني خارج الصندوق» عن «دار دون» عن الخط الذي سارت عليه كتابات «أسامة درة» في كتابيه، حيث المقالات التي كتبت بشكل أدبي والتي يحكي فيها عذابات الشاب الإخواني وحالته الإنسانية داخل أسوار الجماعة.

(٨) انتصار عبد المنعم

كتبت «انتصار عبد المنعم» تجربتها تحت عنوان «حكايتي مع الإخوان»، الصادر عن الهيئة العامة للكتاب، لتفتح سبيلاً لقراءة مشهد غاب عن المكتبة العربية، وهو عالم النساء داخل الجماعة.

وتميز كتاب انتصار بأنه حمل إلى جانب التجربة الشخصية قراءة نقدية واعية لفكر الإخوان، فأعطتنا التجربة الخاصة المحاطة بموضوعية القراءة النقدية، وجاء كتابها في تسعة فصول، طرحت من خلالها قضايا مهمة مثل، المرأة في الاسلام، والمرأة في الإخوان، وتربية المراهق الإخواني، وطريقة الحشد للانتخابات، وتكريس فكرة الطبقية داخل صفوف الإخوان.

(٩) أحمد أبو خليل

نشأ أحمد أبو خليل لأسرة إخوانية، لكنه يرفض أن يعترف بإخوانيته؛ فاعتبر نفسه إسلامياً كانت له تجربة مع التيار الديني، ثم رحل عنه لأنه لا يمثل السبيل الصحيح من وجهة نظره.

سطر أبوخليل تجربته تحت عنوان «يوماً ما كنت إسلامياً»، والصادر عن دار دون، وتعود أهمية تجربة أحمد أبو خليل إلى رصده مراحل النشأة والطفولة تحت سطوة الجماعات الدينية عموماً، وليس تنظيم الإخوان فقط، ويطرح خلال الكتاب تساؤلات ذلك الطفل عن الجهاد من أجل تطبيق فكرة الخلافة وتحكيم الشريعة.

(١٠) سامح عيد

«الإخوان المسلمون الحاضر والمستقبل .. أوراق في النقد الذاتي» كتاب عضو الجماعة المنشق، سامح عيد، والصادر العام ١٩٩٩.

طبع عيد الكتاب على نفقته الخاصة، ثم اختفى عن المشهد، لكنه عاد بقوة فترة حكم الإخوان ليعيد طبع كتابه الأول مرة أخرى عن دار «المحروسة»، تحت عنوان جديد، «الإخوان الحاضر والمستقبل»، وبمقدمة لعمار علي حسن، وصدر له عن نفس الدار كتاب «رسائل التكفير»، وهو تفريغ لحلقات تلفزيونية مجمعة قدمها الكاتب على شاشة قناة التحرير. وسبق الكتابين كتابٌ ثالث صدر عن دار «جزيرة الورد»، بعنوان «تجربتى في سراديب الإخوان». وتميزت كتابات عيد بالنقد الأكاديمي والرؤية التحليلية التي تشعر معها كأنه يحاول سلك نفس الدرب الذي سلكه صديقه القديم ــ والذي كان له يد في عودة سامح عيد للمشهد مرة أخرى ــ الباحث في جماعات الإسلام السياسي الراحل، حسام تمام.

محمد كمال: تأسيس ثالث للإخوان يطلق العنان للدم

«لم أكن يوماً حريصاً على موقعٍ أو دورٍ. هو مغرمٌ وليس مغنماً»؛ بتلك العبارة استهل عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين محمد كمال وصيته التي اعتبرها مراقبون التأسيس الثالث للجماعة، وصية قُتل بعدها كمال في مواجهات مع الشرطة المصرية تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٦.

لم يكن يعلم محمد كمال عندما تم اختياره عام ٢٠١١ عضواً بمكتب إرشاد الإخوان، وهو الطبيب بكلية طب جامعة أسيوط، أنه سيصبح بعد بضع سنوات الرجل الذي أحيا في نفوس شباب الإخوان تعاليم المؤسس حسن البنا عن مواجهة الطائفة الممتنعة، ودفع الصائل، واستخدام القتل سبيلاً للتمكين؛ مرادفات أحياها محمد كمال في شباط (فبراير) ٢٠١٤؛ بعد أن تم انتخابه مسؤولاً عن اللجنة الإدارية العليا المعروفة بلجنة إدارة الأزمة، تلك التي شكلها مكتب إرشاد الإخوان بعد السقوط المدوي للجماعة أمام ثورة شعبية جارفة قام بها المصريون حزيران (يونيو) ٢٠١٦ ضد حكم الجماعة لمصر.

كمال ابن محافظة أسيوط التي شهدت أول محاولة انقلاب مسلحة نفذتها الجماعة الإسلامية عام ١٩٨١، عاد بعد عقود ليؤسس لمحاولة ثانية ذراعاها تنظيم سواعد مصر – حسم، وتنظيم لواء الثورة، إلى جانب أسماء أخرى للتمويه الأمني مثل تنظيم المقاومة الشعبية، وكتائب الشرعية، وكتائب حلوان؛ فجميعها مسميات مختلفة تعمل تحت القسم نفسه الذي أسس له حسن البنا في الأربعينات من القرن الماضي، النظام الخاص – الجناح المسلح للجماعة، بقيادة عبد الرحمن السندي.

يحيى موسى الموضوع مؤخراً على قوائم الإرهاب الأمريكية

لجنة إدارة الأزمة وطوق النجاة

مع سقوط الجماعة المدوي في حزيران (يونيو) ٢٠١٣ تشكلت سريعاً لجنة إدارية عليا مسؤول عنها محمد كمال وعضوية آخرين أبرزهم يحيى موسى الموضوع مؤخراً على قوائم الإرهاب الأمريكية، ومحمد منتصر المتحدث باسم الجماعة في تلك الفترة وعضو تيار التغيير حالياً والمعروف باسم المكتب العام للجماعة أحد الجماعات التي تتحدث باسم الإخوان حالياً إلى جوار مجموعة محمود حسين في اسطنبول ومجموعة الراحل إبراهيم منير في لندن.

تزامن مع تشكيل لحنة إدارة الأزمة تشكيل هيئة شرعية برئاسة مفتي الجماعة عبد الرحمن البر، وضمت فيها أعضاء مكتب الإرشاد من ظلوا خارج السجن بعد زلزل حزيران (يونيو) مثل محمد عبد الرحمن المرسي ومحمود غزلان.

كانت الهيئة الشرعية للجماعة أصدرت بياناً في تلك الفترة يجيز عمليات القتل في حالات بعينها ضد رجال ومسؤولي الدولة. البيان الذي أصبح الأساس المبني عليه بحث (فقه المقاومة الشعبية)، مانيفستو لجنة محمد كمال في إدارة الأزمة ضد الجيش المصري عقاباً له على دعم ثورة المصريين في (حزيران) يونيو.

«رحل كمال (شهيداً) كما يصفه شباب الإخوان، لدرجة أنهم اعتبروه حجر الزاوية في التأسيس الثالث للجماعة، وانشقوا بعد أن وصفوا القيادات التاريخية بـ(العواجيز)»

اتفاق على القتل لم يستمر طويلاً؛ بيد أنّ قادة الإخوان في السجون أدركوا أنّ المواجهة المسلحة مع الجيش المصري فتحت باباً من جحيم هدد وجود التنظيم نفسه، في تلك اللحظة انقلب السحر على الساحر وقررت الجماعة حل لجنة إدارة الأزمة وتشكيل لجنة أخرى، بعد عام كامل من الصمت على سيل الدم الذي قامت به لجنة الأزمة بقيادة كمال.

التنظيم وزلزال محمد كمال

«أردت الدفاع عن مؤسسية القرار، وتصحيح أوضاع خاطئة أوغرت الصدور»، عبارة أخرى تضمنتها وصية كمال كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، ودفعت عضو مكتب شورى إخوان تركيا عصام تليمة للتلميح على قناته بمنصة يوتيوب بتسليم كمال للأجهزة الأمنية بوشاية من منافسيه داخل التنظيم.

صدام لم يكن معروفاً لمن هم خارج الجماعة حتى وقع عبد العظيم الشرقاوي أحد أخطر قيادات الجماعة في صعيد مصر في قبضة الأجهزة الأمنية عام ٢٠١٥؛ ليدلي بأقوال أشعلت الصراع بين جبهات الجماعة، قال فيها إنّ المسؤول عن العنف الذي بدر من شباب الجماعة بعد سقوط الإخوان هو القيادي بمكتب الإرشاد محمد كمال. نفس الأقوال أكدها عضو مكتب الإرشاد وصهر خيرت الشاطر محمود غزلان في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، بيد أنّ كمال كان له رأي آخر؛ إذا قرر ورفاقه ممارسة سياسة الأرض المحروقة في محاولة للثبات على منهج حسن البنا كما تربوا عليه، لينشر كمال خطاباً بين قواعد الصف الإخواني انفردت بنشر أجزاء منه جريدة الشروق المصرية في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥، بعد أقل من شهرين على اعترافات القيادي عبد العظيم الشرقاوي، جاء فيه

عبد العظيم الشرقاوي وهو أحد أخطر قيادات الجماعة

«قبل اجتماع للجنة السبعة التي تمثل مسؤولي القطاعات الجغرافية قام ممثل قطاع القاهرة وبعض أعضاء القطاع بزيارة الدكتور محمد عبدالرحمن، عضو مكتب الارشاد، والذراع اليمنى لمحمود عزت، في وجود سكرتير قطاع الشرقية وبعد نقاش ذكر عبدالرحمن أنّ مجموعة السبعة لها كامل الصلاحيات عدا ملف الخارج والدعم المالي والرؤية والاستراتيجيات».

وأضاف كمال: «فوجئنا بقيام عبدالرحمن بتوجيه دعوة لأشخاص بأسمائهم في يوم السبت ١٥ / ٨ / ٢٠١٥ ولم توجه الدعوة إلى مسؤولي قطاعات القاهرة ووسط الدلتا وشمال الصعيد المنتخبين (مما يثير علامة استفهام) وعرفنا بعد ذلك أنه يوجد شخص صفته أنه ممثل لجنة لم الشمل وأنه مكلف بمراجعة إجراءات اختيار ممثلي القطاعات (وهذا أيضاً أمر غريب)»، متسائلاً: «ما هي صفته ومن كلفه وهل راجع إجراءات القطاعات التي حضرت»؟

وأكد كمال في رسالته لقيادات الجماعة أنه «ليس لدينا مانع من اجتماع السبعة إضافة لـ٣ من أعضاء مكتب الإرشاد الثلاثة، ولكن شريطة أن يكون لهم كامل الصلاحيات والتعامل مع كل الملفات وإدارة المرحلة الانتقالية لمدة ستة أشهر بصورة كاملة، بما فيها من إجراءات تعديل اللائحة بالآلية التي تراها اللجنة مناسبة والإشراف على انتخاب مجلس شورى جديد وفق اللائحة الجديدة وانتخاب مكتب إرشاد».

«عبد العظيم الشرقاوي أحد أخطر قيادات الجماعة بعد وقوعه في قبضة الأجهزة الأمنية: المسؤول عن عنف شباب الجماعة بعد سقوط الإخوان هو محمد كمال»

وتابع كمال أنّ عضوي مكتب الإرشاد محمود غزلان وعبدالرحمن البر – المحسوبين على جبهة القائم بأعمال المرشد – باركا تشكيل الهيئة الشرعية، بل إنّ البر اجتمع بعلمائها في وجود ٥ من أعضاء لجنة إدارة الأزمة».

تاريخ الدم الإخواني يعيد نفسه

في خطابه ألقى محمد كمال المسؤولية على الجميع، مغلقاً الأبواب على أي محاولات التفاف عرفها تاريخ الإخوان منذ المؤسس حسن البنا، عندما أفلت أمام أتباعه من جريمة اغتيال القاضي الخازندار في الأربعينات من القرن الماضي، معتبراً أنّ عبارة «لو ربنا يخلصنا منه»، ليست إذناً بالقتل كما اعتقد مسؤول النظام الخاص عبد الرحمن السندي.

في عهد محمد كمال أصبح الجميع أمام الشاشة صوتاً وصورة، مطالبين بردود مقنعة، عن جرائم تنظيمات أسستها لجنة إدارة الأزمة بفتوى شرعية من مفتى الجماعة عبد الرحمن البر، تنظيمات عرفنا معها اغتيال النائب العام هشام بركات، واغتيال مقدم أمن وطني محمد مبروك، واغتيال العقيد عادل رجائي، وتفجير معهد الأورام عام ٢٠١٩.

في عهد كمال تخلى تنظيم الإخوان عن السلمية المزعومة، وتحدثت تنظيماته المسلحة عن السلمية المبدعة، والتي وصفها عضو الجبهة السفلية أحمد فريد مولانا في بحث منشور بمنصة المعهد المصري للسياسات في اسطنبول عام ٢٠١٧ قائلاً: «كل ما دون الرصاص فهو سلمي»، ثم تخلت الجماعة لاحقاً عن التحفظ على مسألة الرصاص مع إطلاق تنظيمات سواعد مصر – حسم، ولواء الثورة.

محمود عزت

رحل كمال (شهيداً) كما يصفه شباب الإخوان، لدرجة أنهم اعتبروه حجر الزاوية في التأسيس الثالث للجماعة، وانشقوا عن بقية التنظيم بعد أن وصفوهم بالقيادات التاريخية (العواجيز)، ثم أسسوا لاحقاً تيار التغيير – المكتب العام، وباتوا رقماً صعباً في محاولات العودة من جديد للشكل المعروف للجماعة ما قبل عام ٢٠١١، ذلك التيار السياسي المعارض الذي يبحث عن مكانه من خلال صندوق الانتخابات، بعد أن كشف اللثام عن الرغبة المختبئة خلف قناع التيار الفكري؛ الثورة الإسلاموية المسلحة.

تفكيك واقع الإخوان المأزوم: كيف سقط خطاب المظلومية؟

التشريح التاريخي لتنظيم الإخوان وتحديداً بعد اغتيال المؤسس حسن البنا يكشف أنه تنظيم قائم على فكرة المظلومية، وأنّ هناك مؤامرة على الإسلام يجب أن تنهض جماعة من المسلمين للتصدي لها، بالطبع جماعة المسلمين الوحيدة طبقاً لأدبيات التنظيم هي جماعة الإخوان.

فكرة طرحها الباحث في الشأن السياسي كريم شفيق في مقال منشور على موقع قنطرة بعنوان «إخوان ما بعد حسن البنا: معضلة التأسيس الثاني للأيدولوجيا والتنظيم».

يرى شفيق أنّ نجاح سيد قطب في توظيف فكرة المظلومية في سياق آخر وعلى مستوى حركي أكثر عمقاً وتنظيماً، بحيث أضحت المحنة التي سيتم التأصيل النظري لها في التأسيس الثاني للجماعة من خلال ما سيعرف بـ»فقه الابتلاء» و»فقه الثبات» و»فقه المحنة»، ضرورة أو عتبة رئيسية للوصول لمرحلة التمكين. أي تمكين الفئة المصطفة الثابتة التي لم تهتز الأرض أسفلها، أو تتعرض لخرق في ما يخص إيمانها العقيدي، وفق التعبير القرآني: «وليمحص الله الذين آمنوا».

تلك الرؤية تم تدشينها كرأس مال رمزي للتنظيم عاش عليها حتى عام ٢٠١٣، لكنها لم تعد تصلح بعد سقوط التنظيم المدوي في مصر حزيران (يونيو) من العام نفسه، أو ربما دب الشقاق بين أعضاء التنظيم على ضرورة التأطير النظري لأعمدة فكرية حداثية تحمل المشروع الإسلاموي بعيداً عن نظرية المؤامرة على

الإسلام التي سيطرت على أدبيات جماعة الإخوان فترة الخمسينات والستينات مع ذيوع كتابات سيد قطب، ولاحقاً انتشار كتابات قادة فكريين للتيار الإسلاموي في المقدمة منهم أنور الجندي ومحمد البهي وزينب الغزالي.

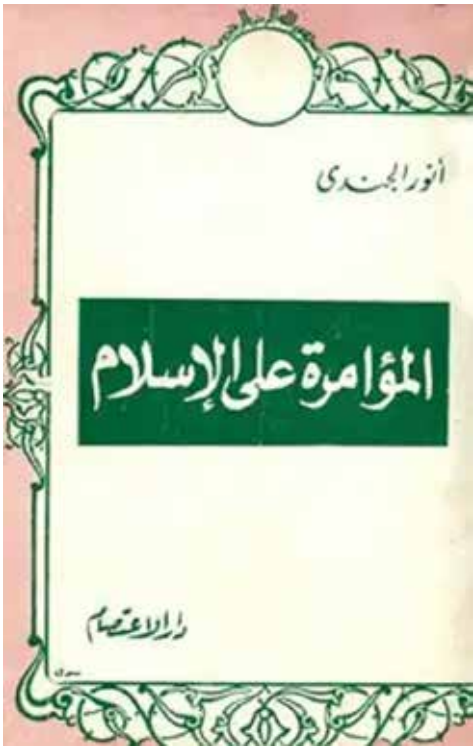

غلاف كتاب المؤامرة على الإسلام

البحث عن مسارات أخرى داخل التنظيم دشن زلزالاً من الخلافات بين عناصر الجماعة في الداخل والخارج لم يتوقف منذ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥، وهو التاريخ الذي صدر فيه قرار بإيقاف أربعة من أعضاء مكتب الإرشاد ألقى عليهم بقية أعضاء المكتب مسؤولية الحراك المسلح للجماعة منذ شباط (فبراير) ٢٠١٤ والذي لم يتوقف إلا في عام ٢٠١٩.

اللجوء إلى العمل النوعي

طبقاً لاعترافات مفتي جماعة الإخوان في مصر عبد الرحمن البر، في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، حزيران (يونيو) ٢٠١٥، فإنّ محمد كمال رئيس لجنة إدارة الأزمة داخل الإخوان، أو اللجنة الإدارية العليا، منذ شباط (فبراير) ٢٠١٤، التي شكلها مكتب شورى الإخوان لإدارة التنظيم في الداخل بعد القبض على المرشد محمد بديع، هو صاحب فكرة إنشاء اللجان النوعية والفرعية وهو الذي وضع خطة وآليات تمويل تلك اللجان التي تقوم بعمليات إرهابية في أنحاء البلاد.

أيد تلك الأقوال عضو مكتب الإرشاد محمود غزلان، في اعترافاته بنفس القضية أمام نيابة أمن الدولة العليا، وهى نفس الأقوال التي تبادلها بعض أعضاء التنظيم الدولي للإخوان؛ أنّ كمال هو صاحب مخطط العمل النوعي، وهو مؤسس ما عرف بتنظيمات سواعد مصر – حسم – وتنظيم لواء الثورة، بمساعدة كل من يحيى موسى وعلاء السماحي الموضوعين على قوائم الإرهاب في أمريكا منذ عام ٢٠٢١.

«تعددت القراءات للمشهد إلا أنها اتفقت على وضوح الهدف من جميع التيارات العاملة تحت مسمى الإخوان المسلمون، وهو تأسيس دولة إسلاموية على نهج حسن البنا»

اللافت للانتباه أنّ محمد كمال ذكر في خطاب انفردت جريدة الشروق المصرية بنشر مقتطفات منه أنّ المسؤول عن اللجان النوعية هو محمد عبد الرحمن المرسي مساعد نائب المرشد.

الخطاب المنشور في ٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥ جاء فيه على لسان محمد كمال حديث عن هيئة شرعية تشكلت بمباركة مكتبة إدارة الأزمة ومباركة مفتي الإخوان عبد الرحمن البر وأن تلك الهيئة الشرعية أصدرت بياناً يجيز عمليات القتل في حالات بعينها ضد رجال ومسؤولي الدولة، معرباً فيه عن دهشته من تبرؤ أعضاء مكتب الإرشاد المحسوبين على نائب المرشد محمود عزت من تلك الجبهة.

الصراع الذي استمر لمدة عام تقريباً، بين أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ومنتصف ٢٠١٦ أسفر عن أكثر من جبهة داخل الإخوان، الأولى جبهة محمد كمال مسؤول أول لجنة لإدارة التنظيم بعد سقوط حكم الإخوان لمصر في حزيران (يونيو) ٢٠١٣ والتي نسب إليها علميات العنف والمعروفة حالياً باسم المكتب العام – تيار التغيير، والثانية جبهة تنظيم الإخوان بقيادة رجال نائب المرشد محمود عزت، والتي تفرعت بدروها لاحقاً إلى جبهتين، الأولى جبهة إسطنبول بقيادة محمود حسين الأمين العام السابق للجماعة والتي اختارت رجل الأعمال البريطاني من أصل مصري مصطفى طلبة قائماً بأعمال المرشد، والثانية جبهة لندن والتي اختارت إبراهيم منير قائماً بأعمال المرشد وبعد وفاته انتقلت المهام إلى صلاح عبد الحق مسؤول لجنة التربية في التنظيم الدولي.

عماد علي عبد الحافظ: التنصل من جبهة محمد كمال ليس معناه مثلاً أن جبهة محمود عزت والقيادات التي معه ترفض العنف

شاهد عيان على بوادر الأزمة

العضو السابق بجماعة الإخوان المسلمين عماد علي عبد الحافظ عاصر بدايات الشقاق والمطالبات بالتغيير بعد السقوط المدوي للتنظيم في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣.

يتذكر عماد عبد الحافظ: «بعد القبض على أغلب أعضاء مكتب الارشاد أُجريت انتخابات بين من تبقى خارج السجن وتشكلت اللجنة الإدارية العليا لإدارة شؤون الجماعة ومسؤولاً عنها عضو مكتب الإرشاد محمد كمال إلى جوار أسماء أخرى مثل مجدي شلش ويحيى موسى».

يضيف عبد الحافظ: «اتخذ كمال مسار العمليات النوعية المسلحة واستمر عاماً كاملاً على ذلك المسار، وفي ٢٠١٥ أجرى بعض قيادات الإخوان داخل اللجنة

تقييماً لتحركاتهم خلال عام فوجدوا أنّ ذلك مسار سلبي جداً على الجماعة، هنا تم حل اللجنة ودشن التنظيم لجنة إدارية أخرى ومن هنا بدأ الخلاف».

يقول عبد الحافظ: «في تلك الفترة كنا نخرج في المظاهرات حتى ٢٠١٦ لكن فيما يخص الأعمال النوعية التي نفذها الإخوان لم يكن يعلن أمامنا أنهم المسؤولون عنها حتى أننا عندما كنا نسمع تلك الأخبار كان يتم نفيها من المسؤولين الأعلى، لاحقاً أدركنا أنّ لدى الإخوان نوعاً من الازدواجية في خطاباتهم، فمن ينفذ العمل النوعي هو فقط من يعرفه على العكس من أفراد الجماعة غير المنتمين لتلك اللجان».

يستكمل عبد الحافظ: «مع إدراك حجم الأضرار التي تسببت فيها طريقة العمل المعتمدة بعد ٢٠١٣ وحتى نهاية ٢٠١٥ حل التنظيم اللجنة وصدرت قرارت بإيقاف محمد كمال وتشكيل لجنة أخرى والترويج لفكرة أنّ الجماعة سلمية ولم تتخذ سبيل العنف وأن من وقع في شراك العنف مجرد مجموعة انشقت عن الإخوان».

يلفت عماد على عبد الحافظ إلى أنّ حسن البنا المؤسس عبارة عن وجهين يستند إليهما المختلفين وهي مرجعية الإخوان في مساراتهم؛ «فلو قرأت كلام البنا ستجد جزءاً يؤخذ على محمل السلمية وأنه رجل مصلح اجتماعي وسياسي، وهناك الجانب الآخر الثوري الذي يتحدث فيه عن التغيير بالقوة لذلك وجدت كل مجموعة من المختلفين ما يدعم موقفها من خطاب البنا ذاته سواء العمل الثوري المسلح أو فكرة السلمية والإصلاح الاجتماعي». مضيفاً: «حتى في الوثيقة التي نشرتها جبهة محمد كمال بعنوان «فقه المقاومة الشعبية للانقلاب»، كانت تتحدث بالكامل أنّ تلك أفكار حسن البنا وأنه لم يكن رجلاً سلمياً لكنه تحدث عن التغير بالقوة».

يشرح عبد الحافظ: «بالتالي يقصد بتيار التغيير هنا ليس مراجعة أفكار الجماعة أو مشروعها وأهدافها لكن الجانب الثوري ضد الممارسات التي تتم من القيادات الأخرى، فالتغيير هنا ضد القيادات الأخرى التي رفضت المسار الذي اتخذته جبهة محمد كمال».

عمرو فاروق: الجماعة ترى أنها تتفق مع الإسلام كشرع، فكل ما يفعله الاخوان يمثل الإسلام وذلك خطأ فادح

يستدرك عبد الحافظ: «والتنصل من جبهة محمد كمال ليس معناه مثلاً أن جبهة محمود عزت والقيادات التي معه ترفض العنف، كل ما هنالك أنّ تلك القيادات وجدت العمل المسلح غير مجدي في تلك المرحلة، فالأهم لدى الجماعة هو الحفاظ على الهيكل التنظيمي فلو كان المسار الذي سنسير فيه يضر بالهيكل نتوقف عن السير فيه بل وننكر أننا سرنا فيه من الأساس».

التنظيم الإسلاموي واعتماد الخطاب الثوري

لفت عضو الجبهة السلفية أحمد فريد مولانا في دراسة نشرها المعهد المصري للسياسات في إسطنبول - المحسوب على جبهة تيار التغيير - بعنوان «حسم ولواء الثورة – الخطاب والممارسة» إلى اعتماد اللجنة النوعية للتنظيم خطاباً ثورياً غير محمّل بأي أيديولوجية دينية: «اختارت دوماً أسماء نضالية ثورية عمومية، وفرغت خطابها وعناوينها من أية حمولة إسلامية تشير لأيديولوجيتها، فكانت على سبيل المثال حركات كـ «العقاب الثوري» و«المقاومة الشعبية» وعدد آخر من الحركات بأسماء وتنوعات مختلفة لإعطاء انطباع بكثرة وتنوع الجهات المقاومة».

تلك الفترة التي سيطر فيها تيار التغيير – الكماليون- ، والتي أصدرت في تلك المرحلة عدة أوراق تعتبر وثائق تكشف المشهد، أبرزها وثيقة بعنوان «فقه المقاومة الشعبية للانقلاب»، والتي استدل من خلالها مكتب إرشاد الإخوان على شرعية المقاومة معتبراً ذلك عملاً ثورياً مسلحاً، ثم أصدر لاحقاً شباب تيار التغيير مسودة مشروع آخر بعنوان رؤية، ثم مشروع ثالث بعنوان «وثيقة المكتب العام» أطلقه التيار عام ٢٠٢٢ في مقر تواجده باسطنبول.

تلك الخلافات التي ذهب بها البعض إلى تفسيرات عديدة بعيدة عن حقيقة المسألة طرحت السؤال الأهم عن صدق وجود خلاف فكري حقيقي داخل التنظيم من عدمه.

الباحث في الشأن السياسي عمرو فاروق يرى أنه رغم وجود خلافات حقيقية داخل التنظيم إلا أنها تندرج تحت إطار الخلاف الفكري الحركي: «الجماعة لديها خلافات حول بعض النقاط الخاصة باستراتيجية عملها في المرحلة الراهنة والخلاف الفكري هنا ليس مقصوداً به الخلاف حول أدبيات الجماعة أو الثوابت لكن الخلاف فيما يندرج تحت الإطار الحركي في تلك المرحلة».

يشرح فاروق: «جبهة لندن مثلاً لديها رؤية فيما يخص المرحلة الراهنة والتي تم ترجمتها فيما عرف بـ «وثيقة لندن» وهي تشير إلى أنّ الجماعة ستعيد حساباتها مرة أخرى وفقاً للمنطلقات والمتغيرات الجديدة وخاصة السياسية؛ لأنّ جبهة لندن ترى أنّه لا بد من غلق التنظيم مؤقتاً والانفتاح كتيار فكري منتشر داخل المجتمعات العربية والتخلي عن أي صدام مع الأنظمة السياسية والتوقف عن العمل السياسي والاجتماعي المعلن وإعادة هيكلة التنظيم».

يضيف فاروق: «جزئية الخلاف الفكري هنا ليست فيما يتعلق بثوابت التنظيم ولكن فقط فيما يتعلق بالجوانب الحركية، بمعنى ماذا سيعود على الجماعة من النشاط السياسي؟ وهل يتوافق ذلك مع المرحلة الراهنة أم لا؟ وهل سيؤدي ذلك إلى المزيد من الخسائر أم لا؟ وضرورة تحديد الموقف من النظام المصري والتعامل معه على أنه شرعية قائمة، وجميع هذه الأمور يتم صياغتها في إطار فكري حركي».

«الباحث المصري عمرو فاروق: الانشقاق الحاصل في الإخوان ليس صراعاً على المنصب بقدر ما هو صراع على الأفكار والإطار الحركي، وهذا ما توضحه البيانات والتراشقات»

يستطرد عمرو فاروق: «بالنسبة لمجموعة محمود حسين فالجميع يعلم أنها ترفض الاعتراف بشرعية النظام الحالي وترفض فكرة وقف المد الثوري وخطابها نفسه يحمل الكثير من العنف وترفض وقف العمل السياسي أو أي نشاط سياسي وبالطبع كل هذه الأمور محل خلاف وهنا الخلاف لا يندرج تحت بند المراجعات الفكرية، فالجماعة هنا لا تجري مراجعات على المستوى العام مثل موقفها من أفكار حسن البنا وسيد قطب لكن بالعكس ستأخذ من أفكار حسن البنا وسيد قطب ما يدلل على موقفها الراهن وفقاً للمتغيرات الحالية على اعتبار أنهم يجملون أفكار حسن البنا وأن بها نوعاً من المرونة التي تتفق مع المتغيرات الحالية».

يلفت عمرو فاروق إلى أنّ الانشقاق الحاصل ليس صراعاً على المنصب بقدر ما هو صراع على الأفكار والإطار الحركي: «تلك مسألة واضحة جداً حتى من خلال البيانات وحالة التراشق الموجودة من أتباع الجانبين مثل الموقف من النظام والتخلي عن السياسة والتخلي عن بعض أفكار حسن البنا وسيد قطب وهو تراشق متبادل بين الجبهتين، فالخلاف إذاً حقيقي وذلك نتيجة أنّ الجماعة طول الوقت تسير خلف نداء المظلومية وأنها لم تخطئ أو أنّ الجماعة لا تحتاج إلى المراجعات الفكرية».

يشرح فاروق: «الجماعة ترى أنها تتفق مع الإسلام كشرع، فكل ما يفعله الاخوان يمثل الإسلام وذلك خطأ فادح لأنّ سقوط الإخوان لا يعني سقوط الإسلام وتجربة الإخوان لا علاقة لها بالإسلام كمنهج وشرح، لكنها تخص الإخوان كأشخاص».

تيار علمنة الإخوان

عام ٢٠٠٥ طرح أحد قادة الإخوان في أسيوط مشروعاً للتقريب بين فكرة الدولة الإسلامية ومدى إمكانية تقاربها مع الدول العلمانية الحديثة، قوبل المشروع بالرفض ما نتج عنه استقالة علي عبد الحفيظ صاحب المشروع، الأستاذ بكلية الآداب جامعة الوادي الجديد، والذي استقر على تقديم فكرته في كتاب صدر لاحقاً تحت عنوان «تيار بديل».

علي عبد الحفيظ تطرق في تصريح صحفي منشور عام ٢٠١٨ بموقع «المرجع» إلى الحروب التي نشأت بين بعض التيارات الإسلامية لتجييش واحتشاد العوام عن طريق إثارة الخوف والقلق على الدين، باستخدام مقولة (الإسلام في خطر)، معتبراً أن هذا المنطق لا يراعي الحفظية المتواترة بالنصوص، واستحالة اجتماع الأمة على الضلال، ومن ثم انصبت جهود الحركات الدعوية على مخاطبة الوجدان بعد أن فسد العقل، مما حول حياة المسلمين إلى قلق دائم غمر حياتهم، وشوشر على أنماط تفكيرهم.

أطروحة عبد الحفيظ لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة، سبقه إليها تنظيم الإخوان القطري بقيادة جاسم سلطان الذي قرر حل التنظيم نهاية التسعينات، ثم أسس لاحقاً ما عرف بـ «أكاديمية التغيير» ومقرها الدوحة والتي عملت على تدريب العديد من الشباب المنتمين لما عرف بالإسلام المستقل عن أي تنظيم، ليخرج بعضهم مؤسساً مراكز بحثية ودور نشر اهتمت بنشر كتب تحتوي أفكاراً ورؤى لا دينية في بعض الأحيان إلى جوار كتب في تجديد الخطاب الديني، جاسم سلطان نفسه ألف كتاباً نشر عام ٢٠١٧ بعنوان «أزمة التنظيمات الإسلامية – الإخوان نموذجاً»، قدم من خلاله نقداً لأفكار حسن البنا وسيد قطب، أو بمعنى أشمل أعاد قراءة أفكارهم في سياقها التاريخي.

سلطان يعتبره محللون أقرب للفكر العلماني الآن، علماً بأنه يسعى لتدشين دولة إسلامية تتبنى مشروعاً للنهضة، وأطلق قبل عامين في مؤتمر عقد بأسطنبول مشروعاً عنوانه «أكاديمية الصفوة»، تبنى من خلاله تأسيس مجتمع إسلامي عن طريق التغيير من أسفل، بنشر أفكار النهضة بين الأجيال الجديدة من الشباب العربي.

هاني عبد الله: المنهج الأحدث الذي اعتمده جهاز التربية في التنظيم الدولي للإخوان اعتمد بشكل كبير على مؤلفات سيد قطب

الكاتب الصحفي هاني عبد الله لفت إلى مسألة مهمة في التعامل مع تنظيم الإخوان سواء في الداخل المصري أو في أوروبا ودول الخليج، مشيراً إلى أننا نقف أمام تنظيمين وليس تنظيم واحد: «هناك تنظيم خاص بالمنتمين للجماعة من أبناء كل دولة، وهناك جزء آخر لم يكن ظاهراً خلال الفترة الفائتة ويتعلق بالمصريين الذين هاجروا بعد المحنتين الأولى والثانية، أقصد ١٩٥٤ ومحنة ١٩٦٥؛ فوفقاً لأدبيات الإخوان خرج كثير من المصريين واستقروا في الخليج وأوروبا، وهؤلاء المصريون كان وضعهم التنظيمي يتبع ما يسمى «رابطة الإخوان المصريين العاملين بالخارج»، تلك الرابطة كيان مهم جداً.

يوضح عبد الله أننا حين نتحدث عن تنظيم إخوان قطر مثلاً الذي حل نفسه بقيادة القطري جاسم سلطان، فإننا نظل أمام التنظيم الثاني: «تلك الرابطة بقيت حتى بعد حل التنظيم القطري بقيادة جاسم سلطان تعمل تحت مظلة رابطة المصريين العاملين في الخارج فرع قطر».

يستدرك عبد الله: «لعبة الإسلاميين المستقلين التي ظهرت في مصر بداية سنة ٢٠٠٠ والتي تصدّرها أسماء مثل محمد سليم العوا وطارق البشري وفهمي هويدي هي نفسها التي يمارسها جاسم سلطان الآن؛ فكرة إعادة تصدير وتجميل وجه التنظيم أمام منتقديه».

يضيف عبد الله إلى أننا طول الوقت «كنا أمام دعوات تظهر داخل التنظيم حتى على المستوى المحلي مثل دعوات التيار البديل في ٢٠٠٧ والتي قدمها عضو التنظيم علي عبد الحفيظ، لكنها تظل مجرد دعوات تختفي سريعاً».

يلفت عبد الله إلى أنّ مجموعة المنظرين التي كانت تنتمي تنظيمياً في فترة من الفترات ثم خرجت من التيار أو طرحت طرحاً بديلاً إنما هي محاولات في المقام الأول تستهدف نقطتين: تجميل وجه التنظيم أمام منتقديه، ومحاولة رفع عبء الإخفاقات في مواجهة السياسات الأمنية التي تحاوط التنظيم».

يستكمل عبد الله: «بالتالي نجد كل فترة تجارب للخروج مثل تجربة عبد المنعم أبو الفتوح، لكن هل جرؤ أحدهم أن يتخلص من تراث سيد قطب داخل التنظيم وهل المناهج التربوية والمناهج التي تدرس داخل التنظيم تخلصت من أفكار سيد قطب؟ لم يحدث».

يضيف عبد الله: «المنهج الأحدث الذي اعتمده جهاز التربية في التنظيم الدولي للإخوان اعتمد بشكل كبير على مؤلفات سيد قطب، وبالمناسبة أتحدث هنا عن أحدث حقيبة تربوية في جهاز التربية التابع للتنظيم الدولي».

تعددت القراءات للمشهد إلا أنها اتفقت على وضوح الهدف من جميع التيارات العاملة تحت مسمى الإخوان المسلمون، وهو تأسيس دولة إسلاموية على نهج حسن البنا، لكن هل يتمخض الخلاف الدائر حالياً داخل الإخوان عن جديد؟

مسألة قد تكشفها الأيام المقبلة.

من يقف وراء تغلغل الإخوان في الغرب؟

تصاعُد الأحداث في أوروبا، منذ صعود تنظيم داعش الإرهابي إلى سطح المشهد العالمي، ساهم في طرح السؤال الذي يشغل بال غالبية الباحثين في الغرب: كيف نشأ في وادينا كلّ هؤلاء الإخوان؟ جاء ذلك بعد نشر العديد من وثائق أجهزة المخابرات الأجنبية، التي أثبتت استخدام جماعة الإخوان، المصنفة الإرهابية في عدد من الدول، وسيلة للضغط على الأنظمة العربية في الشرق الأوسط، وأيضا للسيطرة على الجاليات العربية المسلمة في الغرب الأوروبي والأمريكي، آخرها تسريبات بريد هيلاري كلينتون، وكشف حقيقة دعم قطر وتركيا بتوجيه أمريكي لما أُطلق عليه «الربيع العربي».

في السياق نفسه، كشفت تحركات منظمات الإخوان في أمريكا لدعم مرشح الحزب الديمقراطي حجم العلاقة بين الإخوان ورؤساء أمريكا الديمقراطيين، واستخدامهم للإخوان من أجل تغيير خريطة الشرق الأوسط، غير أنّ ما يشبه الاستفاقة ضربت بعض بلدان أوروبا، وجانباً من الساسة الأمريكان، على رأسهم دونالد ترامب في الولايات المتحدة، ومانويل ماكرون في فرنسا، نتج على إثرها تقوية جدار الحمية لدى الغرب، للذود عن الهويات الوطنية، ضد توغل الإخوان، وتدشينهم لمجتمعات متطرفة موازية في تلك البلدان.

تقول الكاتبة الصحفية السورية لامار أركندي: «المعروف أنّ تنظيم الإخوان المسلمين هو الرحم الذي أنجب تنظيم القاعدة، وجبهة النصرة، وتنظيم داعش، وغيرها من التشكيلات الإرهابية المنظمة، التي فتكت بالعديد من الدول في مختلف أرجاء العالم، لا سيّما في العالم العربي».

«كشفت تحركات منظمات الإخوان في أمريكا لدعم بايدن حجم علاقتهم مع رؤساء أمريكا الديمقراطيين»

وأشارت أركندي، في تصريحها لـ«حفريات»، إلى أنّ تنظيم الإخوان تسلل إلى أوروبا من خلال مؤسسات إسلامية ممولة: «تنظيم الإخوان الذي بات أخطر أقلية إسلامية تهدد أوروبا اليوم، بشكل كارثي، تمدد من خلال انتشار المساجد، لا سيّما مساجد الحركة الإسلامية التركية في كل أرجاء القارة، خاصة في ألمانيا، ومن خلال تدريس مناهج إسلامية تحارب العلمانية، وضعت بعناية فائقة لغسل أدمغة الشباب، ليس فقط المسلم، بل حتى من ديانات أخرى؛ ليجندوهم في خدمة حركة الجماعة، فباتت تلك المساجد، التي انتشرت بدوافع سياسية، أماكن تفريخ لتوليد وإنتاج التطرف، وتصديره حسب مصلحة الدول الممولة والداعمة له».

ولفتت أركندي إلى أنّ هذه المساعي المستهدفة عقول الشباب تعود إلى بدايات الألفية الثانية؛ «تحديداً إلى عام ٢٠٠٢؛ حين نظّم المركز الثقافي الإسلامي في أيرلندا، وجمعيات للعلماء المسلمين من ألمانيا وبريطانيا، مؤتمراً في بون، العاصمة السويسرية، للتعليم الإسلامي، ولتحدّي المناهج العلمانية في القارة العجوز، التي تتعارض مع الدين الإسلامي، حسبما كانوا يروّجون».

وأضافت أركندي: «وكشفت مصادر إعلامية عن اجتماع سرّي للإخوان المسلمين آنذاك، تحدثوا فيه عن أنّ البنية التحتية لهم في العالم تشمل ٧٩ دولة، غالبيتها أوروبية، كون الإخوان، وهم أكثر الجماعات السنّية انتشاراً وأكثرها تطرفاً، كانوا محظورين في بعض البلدان العربية، لكن مع ثورات «الربيع العربي» وصلوا إلى دفة الحكم في سوريا، ومصر، وتونس، وليبيا، وما تشهده بعض تلك البلدان من فوضى وحرب هو بسبب ظهور الإخوان بشكل علني فيها، تمثلت بالكتائب العسكرية، والفصائل الإرهابية المتشددة، التي حاولت إقامة دويلات للخلافة الإسلامية تهدّد العالم العربي وأفريقيا وآسيا وأوروبا».

« الغرب بدأ في احتواء جماعة الإخوان والتضامن معها بشكل كبير جداً منذ الخمسينيات»

توظيف الإسلام السياسي

من جهته يقول الباحث في شؤون جماعات الإسلام السياسي، عمرو فاروق إنّ الغرب بدأ في احتواء جماعة الإخوان والتضامن معها بشكل كبير جداً منذ الخمسينيات، لافتاً إلى ظهور تيار آخر في أوروبا وهو السلفية الجهادية منذ بداية مرحلة الثمانينيات، وهو المنتشر في بعض المدن الرئيسية، مثل باريس ولندن، مستغلين هامش الحرّيات هناك.

واستطرد فاروق في تصريحه لـ»حفريات»: «لكنّ الغرب بشكل عام وظّف تيارات الإسلام السياسي لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهي استفادة مشتركة»، موضحاً: «دوائر صنع القرار في الغرب كانت ترى في الإسلاميين، بشكل عام، أداة يمكن توظيفها سياسياً ضد الأنظمة العربية، لذلك احتواهم الغرب بدايات النصف الثاني من القرن العشرين عند هجرة أغلب أعضاء تلك الجماعات إلى أوروبا وأمريكا جرّاء مواجهات مع الحكومات العربية، وترك لهم المجال لإنشاء مراكز إسلامية، وبعض المراكز الحقوقية، والتي تمّ استخدامها وتوظيفها ضد الأنظمة العربية الحاكمة، وكانت الدولة المصرية والنظام السوري أكثر الأنظمة التي عانت من هذه الأزمة».

وأضاف: «من خلال هذه العناصر بدأ توظيف ما يُسمّى بالدوائر السياسية البديلة؛ بمعنى كيف أهاجم الأنظمة العربية وأمارس الضغط عليها دون ظهوري في الصورة بشكل واضح، لكن عن طريق أدوات».

ويلفت الباحث المصري إلى أنّ المقصود بالغرب هنا القوى العظمى؛ «تحديداً بريطانيا والولايات المتحدة، وهما من وظفتا تلك العناصر كأدوات ضغط عن بُعد، دون أن تكونا في المشهد، سواء كانت تلك العناصر إخوانية أو محسوبة على تيار الإسلام السياسي، بريطانيا والولايات المتحدة فتحتا الباب

«تم استخدام الإخوان للسيطرة على الجاليات العربية والإسلامية الموجودة في أوروبا»

أمام السلفية الجهادية وتنظيم القاعدة، ودعمتا معسكرات الجهاد الأفغاني لضرب الاتحاد السوفييتي والأنظمة الشيوعية».

وأشار فاروق إلى أنّ تلك العناصر استخدمت الحرّية الموجودة لصنع شبكات داعمة فيما بينها، «سنجد أنّ الولايات المتحدة وظّفت هذه العناصر في دول الغرب للتأثير أو لصناعة ما يُسمى بامتدادات داعمة لها، وهذه العناصر بشكل عام ستجد أنها على اتصالات بالمخابرات الغربية البريطانية والأمريكية.

ويتابع فاروق: مثال ذلك أبو عمر المصري، فعندما تقرأ ما نشر عنه في الإعلام الغربي ستجد أنه كان عميلاً مزدوجاً ما بين المخابرات الألمانية والأمريكية، وبالفعل تمّ استخدامهم كأدوات استخبارتية؛ أولاً: للسيطرة على الجاليات العربية والإسلامية الموجودة في أوروبا، من خلال صنع تيار متشدد، لأنّ ذلك يعني بمفهوم المخالفة أنك في حاجة إلى تيار وسطي يعادل ذلك، وهو ما يحاول الإخوان تصويره للغرب.

وثانياً: أنّ الغرب واجه بعد مرحلة الثمانينيات الإسلام السنّي مقابل الإسلام الشيعي، لأنه كانت لديهم قراءات أنه ستكون هناك إمبراطورية كبيرة جداً لنظام يعتمد على الفكرة الشيعية، فبدأ يصنع ويدعم ما يُسمّى بالإسلام السنّي المتشدد ليكون في مقابل الإسلام الشيعي الذي أسهم، بدوره، في صعوده بالمنطقة بطريقة أو بأخرى.

جدل المحنة والمنحة: كربلاء الإخوان والمظلومية التي لا تنتهي

يمشي محمود زينهم، وهو يلتفت يمنة ويساراً، خشية أنْ يُفتضح أمره، وفي الناحية الأخرى من الشارع، أمام منزل القاضي الخازندار بضاحية حلوان بالقاهرة، وقف عضو النظام الخاص بجماعة الإخوان، حسن عبد الحافظ، يحمل مسدسه بانتظار لحظة التنفيذ، فقد كانت مهمّة حسن أن يغتال القاضي بالمسدس، بينما يغطي محمود عملية الانسحاب باستخدام قنابل صوتية، محدثاً حالة من البلبلة تساعد على الاختفاء.

جاءت ساعة التنفيذ، لكنّ حسن أخطأ الهدف، بعد إطلاقه ثلاث رصاصات، فما كان من محمود إلّا أن اشتبك مع القاضي، فأسقطه أرضاً، وأفرغ رصاصات مسدسه في جسده، ليسقط قتيلاً أمام منزله. وبسقوطه بدأت المحنة الأولى للجماعة، التي انتهت باغتيال حسن البنا، أمام مركز جمعية «الشبان المسلمين»، عام ١٩٤٩، حيث سقط مضرجاً بدمائه، دون أن يهبّ أحد لمساعدته حينها.

اغتيال القاضي

«لو نخلص من الخازندار»؛ تلك هي العبارة التي غيّرت مجرى تاريخ أشهر جماعة في التاريخ المعاصر، تلك التي قالها حسن البنا في حضرة قيادات الجماعة، وقائد النظام الخاص، عبد الرحمن السندي، لإصداره أحكاماً جائرة، في رأيهم، ضدّ شباب الجماعة، فقد عدّوها لا تتناسب مع قدر الخطأ الذي ارتكبه الشباب.

«يعرف الإخوان كيف يستعيدون نفوذهم في كلّ مرة، بشكل يضاعف قوتهم اعتماداً على المظلومية وإثارة مشاعر الناخبين»

عدّ السندي عبارة البنا إذناً بقتل القاضي، فبدأ بالتخطيط لعملية اغتيال القاضي، ورأى أنّها يجب أن تكون حين يخرج ماشياً من منزله متجهاً نحو محطة القطار، وهو طريقه اليومي إلى المحكمة يومياً.

فرَّ الجناة فور تنفيذ مهمَّتهم، لكنّ الشرطة ما لبثت أن حاصرتهم في الدروب الجبلية التي فروا إليها، ثم حدثت المقابلة الشهيرة، بين البنا والسندي؛ حيث حاول كلّ منهما إلقاء التهمة على الآخر، قال البنا إنّه كان يتمنى لو تخلَّص من الخازندار، لكنّه لم يصدر أمراً مباشراً بقتله، أما السندي فقال إنّه عدّ أمنية البنا أمراً يجب تنفيذه.

وتّرت هذه العملية العلاقة بين الدولة والجماعة، تلك العلاقة التي دائماً ما استخدمها الملك فاروق لضرب نفوذ حزب الوفد في الشارع المصري، إلى جانب تحجيم نفوذ اليسار، الذي يتزايد أيضاً، ليتزعم انتفاضة ١٩٤٦، التي شهدت أوّل تجمّع مليوني للمتظاهرين في ميدان الإسماعيلية، ميدان التحرير حالياً، أدّت الجماعة واجبها تجاه القصر على الوجه الأكمل حينها، خاصة في تحجيم ثورة الشباب الغاضب، الذي ظهر أثره حين انفصال شباب الإخوان عن المد الثوري، في يوم إطلاق التظاهرات، وتشكيلهم تياراً آخر وقف مع الملك ضدّ المتظاهرين في الميدان.

اغتيال النقراشي

بعد تلك الحادثة ببضعة أشهر، في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨ تحديداً، حين شاهد مخبرٌ سريّ في مجموعة شبابٍ كانوا يقطنون في منزل والد خطيبته، فقد ارتاب المخبر بهم حين شاهدهم ينقلون أغراضاً من المنزل إلى سيارة كانوا يركنونها جانباً، تلك الصدفة أوقعت جميع وثائق الإخوان في يد الشرطة السياسية.

اغتالت الجماعة رئيس وزراء مصر، النقراشي باشا، بأيدي أعضاء النظام الخاص

وفي الثامن من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨ أيضاً، صدر قرار بحلّ الجماعة وكلّ فروعها في مصر، وضبط أوراقها، وسجلاتها، وأموالها، وممتلكاتها، وحظر اجتماع خمسة أشخاص أو أكثر من أعضائها ببعضهم. وبعد مرور أقل من ٢٠ يوماً على صدور القرار، اغتالت الجماعة رئيس وزراء مصر، النقراشي باشا، بأيدي أعضاء النظام الخاص، وكان من ضمن أسباب الاغتيال التي أوردها المتهم في المحكمة: «اعتداء النقراشي على الإسلام بحلّ الجماعة!».

جاء ردّ الدولة على اغتيال النقراشي سريعاً، حيث اغتيل مرشد الجماعة، حسن البنا، فور خروجه من لقاء في جمعية الشباب المسلمين، لتدخل الجماعة في دوامةٍ لم يخرجها منها سوى «حركة الضباط الأحرار»، التي تزعمت الانقلاب العسكري في القاهرة، في تموز (يوليو) عام ١٩٥٢.

أحداث تحمل في ظاهرها المحنة التي واجهتها الجماعة، إلّا أنّه لا يمكن عدّها سلبيةً خالصةً، بالنسبة إلى الجماعة؛ حيث استثمرتها، وعرفت كيف تجني الفوائد من الكوارث. تلك المحنة، كما اصطلحت أدبيات الجماعة على تسميتها، وإن بدت قاسية حينها، إلّا أنّها كانت منحةً في باطنها.

«حكم مصر كان أكبر من أن تحصده الجماعة اعتماداً على الكربلائية فقد خرجت الجماهير نفسها تطالب برحيلهم»

يعرف الإخوان كيف يستعيدون نفوذهم في كلّ مرة، بشكل يضاعف قوتهم أكثر؛ بداية من أزمتهم الأولى عام ١٩٤٨، التي لاحت معالمها في الأفق باغتيال القاضي الخازندار، مروراً بالصدام مع الحقبة الناصرية وأزمة عام ١٩٥٤، ثم نشأة التيار القطبي عام ١٩٦٥، وتنتهي بمحنة عام ٢٠١٣، على خلفية حكم الجماعة لمصر، ثمّ سقوط ذلك الحكم بعد عام واحد. وبعد كلّ محنة تمرّ بها تجد الجماعة بشائر منحة تلوح في الأفق.

بشائر النصر

كانت العلاقة هادئةً بين جماعة الإخوان ومجلس قيادة الثورة بعد الانقلاب على حكم الأسرة العلوية في القاهرة؛ حيث صدر قرارٌ بإعادة التحقيق في اغتيال حسن البنا، وألقي القبض على المتهمين بقتله، ثم أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بالعفو الشامل عن ٩٣٤ من المعتقلين السياسيين، أغلبهم كانوا من أعضاء الإخوان، وكان على رأسهم قتلة القاضي أحمد الخازندار.

وقامت السلطات المصرية بمحو ما يدين أعضاء في الجماعة من ملفات وزارة الداخلية، في المقابل، تم تقديم أحد خصوم الجماعة في نظام الملك فاروق، إبراهيم عبد الهادي باشا، للمحاكمة بتهمة تعذيب الإخوان في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٤٩. وفي خضمّ بشائر النصر، وفي أوج شعورهم باقتراب التمكين الذي حلم به البنا وأسّس له، سارع الإخوان بإرسال وفد منهم لمكتب عبد الناصر، وقد حمل الوفد بياناً ذكروا فيه أنّه لم يبق من مؤيدٍ للثورة إلّا جماعة الإخوان، لهذا يجب أن يكونوا في وضعٍ يليق بدورهم، وبحاجة الثورة إليهم، وطالبوه بألّا يصدر أي قانونٍ إلّا بعد عرضه على مكتب إرشاد الجماعة، ليتمّ التصديق على القرارات، بوصفهم الحليف المتبقي للمجلس.

«تحول اسم «رابعة العدوية» إلى رمزٍ يستخدمه أعضاء الجماعة في تظاهراتهم ضدّ النظام الحاكم في مصر»

وطالبوه أيضاً بألّا يصدر أي قرار إلّا بعد أن يقرّه مكتب الإرشاد، لكنّ عبد الناصر رفض مطالبهم حينها، وعدّها وصاية من الجماعة على حركة الضباط الأحرار، كانت تلك هي المواجهة الأولى. وتكرّرت المسألة، بعد مقابلة حسن الهضيبي لعبد الناصر؛ حيث وضع عدّة شروطٍ لقبول اندماج الجماعة في هيئة التحرير، التي أسسها عبد الناصر ليندمج تحت لوائها جميع مؤيدي حركة الضباط الأحرار، وكان ضمن تلك الشروط: «أن يصدر مجلس قيادة الثورة مراسيم بقوة القانون، تفرض على المصريات ارتداء الحجاب، وأن يتم إقفال دور السينما والمسرح، وأن تمنع الأغاني، وتعمَّم الأناشيد الدينية، حتى في الأفراح، وأن تمنع السيدات من العمل في المصالح الحكومية والخاصة، وإزالة كلّ التماثيل، القديمة والحديثة، من القاهرة».

استنكر عبد الناصر مثل هذه الشروط، وقال: «لماذا بايعتم الملك فاروق خليفةً للمسلمين، ولم تطالبوه بهذه المطالب عندما كانت هذه الأشياء مباحة بشكلٍ مطلق؟ ولماذا كنتم تقولون قبل قيام الثورة: (إنّ الأمر لولي الأمر)»؟

حادث المنشية

«...أيها الرجال؛ حتى لو قتلوني، فقد وضعت فيكم العزّة، فدعوهم ليقتلوني الآن، فقد غرست في هذه الأمة الحرية والعزة والكرامة»، كلمات ارتجلها عبد الناصر، بعد أن حاول عضو جماعة الإخوان، محمود عبد اللطيف، اغتياله في حادث المنشية الشهير.

لم تقبل الجماعة أن يكون كرسي الحكم في مصر لغيرها، فاختارت الاغتيال، الحلّ الأسهل لخلافاتها السابقة، بداية بقتل الخازندار، مروراً باغتيال النقراشي،

ومحاولة اغتيال عبد الهادي باشا. غير أنّ فشل محاولة الاغتيال هذه المرة، أدخل الجماعة في دوامة أزمتها الثانية، وهي الأزمة الأكبر في تاريخها، فقد استمرّت نحو عشرين عاماً، قضاها أعضاء الجماعة بين معتقلٍ، وهاربٍ خارج مصر، وواقفٍ على منصة الإعدام، كما حدث مع وكيل الجماعة، عبد القادر عودة. وكعادتها، تحدّثت أدبيات الجماعة عن هذه المحنة التي مرّوا بها، لكن لم يذكر أحدهم المنحة التي وهبهم إياها مجلس قيادة الثورة، قبل أن يتمردوا عليه.

التيار القطبي

واجهت الجماعة الأزمة الثالثة في تاريخها عام ١٩٦٥، في أعقاب محاولة القيادي بمكتب إرشاد الجماعة، سيد قطب، والمجموعة المساعدة له، إحياء تنظيم جماعة الإخوان المسلمين من جديد، للانقلاب على جمال عبد الناصر، وضرب مؤسّسات الدولة، لكنّ عبد الناصر علم بوجود التنظيم، فألقى القبض على عددٍ كبيرٍ من قياداته، على رأسهم: محمود عزت، ومحمد بديع، ومجموعة كبيرة من القطبيين، حكِم عليهم بالسجن لمدة ١٠ سنوات، وعلى ٧ من كبار قيادات التنظيم بالإعدام؛ حيث نفذ الحكم على ٣ منهم على رأسهم سيد قطب.

سيد قطب

هذه المحنة شجعت الرئيس الراحل، محمد أنور السادات، على استخدام الجماعات الدينية لضرب سطوة أنصار عبد الناصر على مقاليد الحكم، فقد رأى السادات أن تجميد قوة الاشتراكيين، أنصار جمال عبد الناصر، لن يحدث إلّا بإخراج عدوّهم الأساسي من السجون، ذلك العدوّ

«ركزت الجماعة على المحن التي مرّت بها، ولم تذكر المنح التي حصدتها طوال تاريخها السياسي»

الذي أودِع السجن لعقدين من الزمن، فترة الحكم الناصري. وعادت الجماعات الإسلامية للعمل من جديد، فنشرت كتائبها في ربوع مصر، وبدؤوا بالتخطيط لإخراج أجيالٍ جديدةٍ تعمل على حمل عبء الدعوة إلى فكر الإخوان. لولا أزمتهم مع الحكم الناصري، لما انتصر لهم السادات، وأعادهم إلى واجهة المشهد، الواجهة نفسها التي ساعدتهم في تجييش أتباعهم للقتال في أفغانستان، تحت قيادة جمعيات الإخوان في مصر والمنطقة العربية والعالم، هكذا ظلّت الجماعة عنصراً رئيساً وفاعلاً في المشهد السياسي المصري، حتى حصولها على حكم مصر عام ٢٠١٢.

كربلاء الإخوان

كانت الحجة التي استخدمتها الجماعة لحشد الناخبين لاختيار مرشحها في انتخابات الرئاسة المصرية، أنّ الجماعة عانت ظلم الحكومات المصرية المختلفة على مدار التاريخ، وأنّ عشرات الأعضاء التابعين للجماعة قضوا نحبهم في السجون ظلماً وعدواناً، داعبت تلك الحجة مشاعر الناخبين، فقرروا التصويت للجماعة الأكثر مظلومية في تاريخ مصر، كما ردّد أتباعها.

أيضاً كعادتها، ركزت الجماعة على المحن التي مرّت بها، ولم تذكر المنح التي حصدتها طوال تاريخها السياسي، إلّا أنّ حكم مصر كان أكبر من أن تحصده الجماعة اعتماداً على المظلومية فقط، حتى وإن صحّت ادّعاءاتها، فما لبثت الجماهير نفسها التي انتخبت الإخوان، أن خرجت للميادين، مرةً أخرى، مطالبةً برحيلهم عن حكم مصر، الرحيل الذي حدث بالفعل بدعمٍ كاملٍ من الجيش المصري في القاهرة.

تلك الخطوة دفعت كلّ مؤيدي الإخوان للخروج إلى الميادين، والاعتصام في ميدان رابعة العدوية، وميدان النهضة، لأكثر من أربعين يوماً، انتهت باقتحام قوات الشرطة المصرية الميدانين، وسقط في ذلك الاقتحام مئات القتلى، بعد اشتباك بعض المعتصمين المسلحين مع قوات الشرطة، ونتج عن الفضّ أكبر عددٍ من قتلى الجماعة في تاريخها السياسي، منذ تأسيسها على يد حسن البنا.

وعاد الحديث عن المحنة والمظلومية، التي استخدمتها الجماعة في جميع معاركها، وتحول اسم «رابعة العدوية» إلى رمزٍ يستخدمه أعضاء الجماعة في تظاهراتهم ضدّ النظام الحاكم في مصر، رمز يحييه الإخوان في موعد الحادثة من كلّ عامٍ، ما جعل الحادث أشبه بحادثة كربلاء جديدة، اصطنعها الإخوان في انتظار تحقيق المنحة التي تأتيهم دوماً بعد المحنة.

لكن، هل ستتكرر المنح بعد محنتهم الرابعة كما حدث لهم عبر تاريخهم السابق؟